

تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها- إطار تطبيقي  
مقترح في عينة من المصارف العراقية الخاصة والمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية  
أ.د. طلال محمد علي الججاوي  
جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد - قسم المحاسبة  
رافد كاظم نصيف العبيدي  
المعهد التقني / المسيب

المستخلص: يهدف البحث الى تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها لذلك تم في الجانب النظري منه اقتراح معايير لقياس جودة المعلومات المحاسبية وهي ( الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، الإفصاح المحاسبي والدور الرقابي، المعايير المحاسبية ، الخصائص السلوكية ). وفي الجانب التطبيقي تم تقييم مستوى الجودة من كلا الوجهتين وتوصل البحث الى عدة استنتاجات اهمها وجود تباين كبير بين وجهتي نظر المعدين والمستخدمين في تقييمهم لمستوى جودة المعلومات المحاسبية ومن التوصيات ينبغي في معدي التقارير المالية الاخذ بظن الاعتبار قدرات وثقافات المستثمرين وان يطبق المعدين معايير جودة المعلومات المحاسبية التي تلبى احتياجات المستثمرين .

### Abstract:

The research aims to evaluate the level of accounting information quality from the perspective of preparers and users , So a criteria for measuring accounting information quality was proposed (qualitative characteristics of accounting information, accounting disclosure and oversight role , accounting standards and behavioral characteristics ).In the practical side which involved two sections , the level of quality was evaluated the researcher concluded that there, was significant variance between point of view of preparers and investors in their evaluation of accounting information quality level ,the researcher recommended that the financial reports preparers should take in consideration capabilities and cultures of investors , and apply standards of accounting information quality that meet investors needs .

### المقدمة Introduction

ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر بسبب التطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا واستخدامها في مجالات الحياة الاقتصادية كافة وتظهر هذه المعلومات المحاسبية من خلال نظام المعلومات المحاسبي في الشركات وان القرار الاستثماري الرشيد وإن كان يعتمد بنسبة كبيرة منه في أدراك متخذه إلا أنه يستند في الأساس في المعلومات المحاسبية والى جودتها التي تتحقق بتوافر معايير معينة تسمى معايير جودة المعلومات المحاسبية .

وفي ظل التحديات الهائلة الناشئة عن العولمة وثورة المعلومات كان لابد من تفعيل دور المعلومات المحاسبية لتكون واضحة ومفهومة وتتمتع بالشفافية ومستوى جودة حتى يلبي طموحات المستثمرين في أسواق الأوراق المالية ويمكنهم من اتخاذ قراراتهم الصائبة وتعتمد كفاءة السوق في مقدار الثقة التي يضعها المستثمر بالمعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات المدرجة فيه ودرجة الإفصاح والشفافية المتوافرة بها وتطبيقها للمعايير المحاسبية الدولية والمحلية . والتي يجب في مراقبي الحسابات إعطاء صورة واضحة ونزيهة عنها، أن نجاح أسواق الأوراق المالية يتوقف في مدى قيام المعدين بتوفير معلومات محاسبية تلبى احتياجات المستثمرين لزيادة التداول في أسهم شركاتهم ، لذلك نرى في السنوات الأخيرة ازداد اهتمام المعدين بتوفير معلومات محاسبية تتمتع بالجودة لغرض زيادة الرصيد المالي لشركاتهم .

المبحث الاول :

تناول هذا المبحث مطلبين اختص الاول بالأبحاث السابقة والثاني اختص بالاطار العام للبحث

المطلب الاول: الأبحاث السابقة :

سنتناول في هذا المبحث أهم الأبحاث التي حصلنا عليها ذات العلاقة بشكل مباشر أو غير مباشر بموضوع البحث وحسب تسلسلها الزمني .

أولاً. أبحاث عربية سابقة :

1. بحث هاتف والزبيدي 1999 : (مدى فهم واستخدام المعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين

الأفراد في سوق بغداد للأوراق المالية)

هدف هذا البحث الى الكشف عن مدى فهم واستخدام المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية عند اتخاذ قرارات المستثمرين الافراد في بيع وشراء اسهم الشركات المسجلة في سوق بغداد الاستثماري وقد تم تطبيق هذا البحث في عينة شملت 46 مستثمراً باستخدام استبانة تم اعدادها لهذا الغرض . وقد توصل البحث الى الاتي :

- ان المستثمرين الذين شملتهم العينة يفهمون المعلومات المحاسبية وهي كافية لهم ويدركون اهميتها
- ان مصادر المعلومات المالية الاخرى غير المالية تؤثر في قراراتهم بشكل كبير .

2. بحث الجاوي : (سلوك وتوجهات المستثمرين في السوق المالية ، دراسة مسحية لعينة من

المستثمرين في سوق بغداد للأوراق المالية .)

هدف البحث الى معرفة سلوك وتوجهات المستثمرين في السوق المالية وتأثير هذا السلوك في اسعار وحركة الاسهم . ومن بين ما توصل اليه البحث ما يلي :

- ان للسلوك الانساني بشكل عام والسلوك الاستثماري بشكل خاص تأثير مهم جداً وله دور كبير واساسي في عملية اتخاذ قرار الاستثمار ان زيادة نسبة الفائدة في المصارف تدعو المستثمر الى استثمار امواله في المجال المصرفي بدلاً من مجال الاسهم وبالعكس .

3. بحث خليل 2005 : (دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان

للأوراق المالية)

هدف البحث الى اختبار مدى منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية بالشركات المدرجة في سوق عمان المالي بالإضافة الى اختبار مدى الاتساق والتجانس في التقارير المحاسبية التي تم الافصاح عنها من قبل هذه الشركات وتحديد اهم العوامل المؤثرة في اتخاذ قرارات الاستثمار في الاوراق المالية .

وقد توصل البحث الى الاتي :

- تؤثر المعلومات المنشورة داخل التقارير بشكل واضح في قرارات المستثمرين .
- ان المعلومات المالية والمحاسبية المنشورة لا تعد كافية بالنسبة للمستثمرين داخل السوق ومن ثم فإن قراراتهم الاستثماري يخضع في بعض الاحيان الى التوجه الشخصي وليس العقلاني.
- وجود تباين بين هذه الشركات في جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها وايضاً في نوعية التقارير المحاسبية المستخدمة .

4. بحث محمد 2006 : (أهمية جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لمستخدميها ،

دراسة في عينة من المستخدمين منظمات بمحافظة اربيل)

هدف هذا البحث الى اظهار اهمية جودة المعلومات المحاسبية لمستخدم المعلومات في عينة البحث ،  
وضمن الاطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية وبيان اي من الخصائص يهتم بها المستخدم .  
ومن بين ما توصل اليه البحث الاتي :

- ان المعلومات تزداد اهميتها لدى مستخدم المعلومات كلما امتازت بالجودة .
- ان الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية (القابلية للمقارنة ، الثبات) اكثر الخصائص تمثيلاً للجودة .
- هناك قصور من قبل المحاسبين في متابعة التطورات في الدوريات المواضيع المتعلقة بالمهنة
- هناك قصور في الافصاح ، اي ان الافصاح الحالي لا يعني باحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية .

5. بحث صالح 2010 : (دور المستثمرين في تقييم جودة الابلاغ المالي وانعكاساته في اتخاذ القرار الاستثماري - دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية) .  
وهدف البحث الى تحقيق ما يلي :

- التعرف بمفهوم جودة تقارير الابلاغ المالي وتحديد مجالات التطوير ذات الصلة والتي يمكن للشركات المساهمة تقديمها الى الجهات المستفيدة بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص .
  - توضيح دور المستثمرين في تقييم جودة الابلاغ المالي للشركات المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية وانعكاس ذلك في القرارات الاستثمارية التي يتخذونها .
- ومن بين ما توصل اليه البحث ما يلي :

- ان لاحتياجات وسلوك المستثمرين تأثيراً في جودة أعداد تقارير الابلاغ المالي .
- كفاية المعلومات المحاسبية التي تقدمها ادارات الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم بفاعلية اكثر .
- الافصاح عن جميع المعلومات والسياسات المحاسبية في تقارير الابلاغ المالي يؤدي الى تحسين نوعية القرارات الاستثمارية ويلبي متطلبات المستثمرين .

6. بحث العبيدي 2011 : (تأثير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقليل عدم تماثل المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية / بحث تطبيقي في عدد من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) .

- هدف البحث الى بيان تأثير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقليل الفجوة بين المعلومات التي تقدمها ادارة الشركات للمستفيدين وبين المعلومات التي تحتفظ بها الادارة وتوصل اليه البحث الى الاتي :
- تعد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من العوامل الاساسية لتوفير المعلومات الحيادية وتحقيق التوازن بين ما تريد الادارة عرضه من جانب وما يريده المستفيدون من جانب اخر وهذا من شأنه أن يخفض درجة عدم تماثل المعلومات .
  - تفاوت نسبة التزام الشركات بالخصائص النوعية .

7. سويسبي وخمقاني 2011: (نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي ) .

وهدف البحث الى بناء نموذج يتم من خلاله تحسين العلاقة بين مستوى جودة المعلومات المحاسبية ومختلف العوامل المؤثرة فيها وامكانية قياس فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي المعتمد بالجزائر .  
وتوصل البحث الى ما يلي

- تصميم نموذج يجسد العلاقة بين مستوى جودة المعلومات المحاسبية واهم الاجراءات الواجب توفرها لتحقيق الخصائص النوعية في هذه المعلومات .
- تكتسي كل خاصية من الخصائص النوعية المحددة لجودة المعلومات المحاسبية اهمية كبيرة في زيادة مستوى جودة المعلومات المالية .

ثانياً:-الابحاث السابقة الاجنبية :

1. بحث Wright & Ken 1996 : (دور المعلومات المحاسبية واهميتها عند اتخاذ القرارات في الاوراق المالية )

Mike wright , and Robbie . ken "Venture capitalists unquoted equity investment appraisal and the role of accounting information

يتناول هذا البحث دور وأهمية المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرار في الاوراق المالية بهدف محاولة زيادة الوعي بسلك المستثمرين وذلك بالتطبيق في اسواق رأس المال في المملكة المتحدة ، وقد اعتمدت البحث في قوائم الاستقصاء التي ارسلت الى مجموعة من المدراء التنفيذيين لتقييم المعلومات المحاسبية ، وقد اوضحت البحث اهمية المعلومات المحاسبية(القيمة الدفترية للسهم ، والتدفقات النقدية المستقبلية ، وتوزيعات الارباح ، والعائد في الاستثمار، والقيمة الاستبدالية للأصول ) عند التقييم والمفاضلة بين الانواع المختلفة من اسهم الوحدات الاقتصادية (الاوراق المالية) . وذلك لمساعدة المستثمر عند اتخاذ القرارات الاستثمارية في الورقة المالية .

2. بحث Bryan 1997 : (اثر الافصاح المحاسبي طبقاً لمتطلبات هيئة سوق المال الامريكية في

العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في أسواق المال الامريكية) .

H. Stephen , " Incremental Information Content of Required Disclosures Contained in Management discussion Analysis" , Accounting Review , April, 1997 .

هدف هذا البحث الى اختبار أثر الافصاح المحاسبي طبقاً لمتطلبات هيئة سوق المال الامريكية في العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في هذا السوق . وقد طبقت البحث في (250) شركة مسجلة في بورصة نيويورك للأوراق المالية وقد خلصت البحث الى أن الافصاح عن العمليات المستقبلية قد يساعد في تقييم مؤشرات نجاح الوحدات الاقتصادية في المستقبل قصير الاجل .

المطلب الثاني:الإطار العام للبحث

أولاً. أهمية البحث: تأتي هذه الأهمية من الجهات التي ستستفيد من البحث ونتائجه وتأثيره في تنمية الاقتصاد القومي من خلال استقطاب رؤوس الأموال المحلية (وخاصة الغير عاملة) والخارجية ومن ثم أنتعاش معظم القطاعات وهذا بدوره يؤدي الى تشغيل الايدي العاملة العاطلة عن العمل وانتاج السلع وتقديم الخدمات ومن ثم تخفيض استيراد السلع والخدمات المقدمة من الخارج وهذا سيحقق تخفيض ميزان المدفوعات. ومن الجهات التي ستستفيد من البحث هي :

أ. إدارات المصارف: تتبع هذه الأهمية من توفير المعلومات اللازمة للتعرف في المعايير التي يوليها المستثمرون أولوية عند تقييمهم لجودة المعلومات المحاسبية المقدمة لهم، والتي تساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستخدم لغرض استقطاب المزيد من المستثمرين والذي ينعكس إيجاباً في الوضع التنافسي للمصرف وفي حصته السوقية وتحقيق مستويات ربحية أفي وهو الهدف الأساس له.

ب- المساهمون: ان الاستفادة من النتائج المتوقعة لهذا البحث ستعمل في توسيع عمل المصارف وتحسين أدائها والذي سينعكس بدوره في قيمة المصرف الذي يؤدي الى زيادة الرصيد المالي للمساهمين.

ثانياً. أهداف البحث: يسعى هذا البحث الى تحقيق الأهداف الآتية:

أ- تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها في المصارف الخاصة في العراق.

ب- تحديد والتعرف في العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ت- تحديد مستوى جودة المعلومات المحاسبية المؤثرة في قرارات المستثمرين.

ث- تحديد مدى معرفة وإمكانية المُعد من تقديم معلومات محاسبية ذات جودة للمستثمرين.

ج- تقديم التوصيات لإدارات المصارف الخاصة للتركيز في المستوى العالي لجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية التي تزيد من جذب اكبر للمستثمرين المرتقبين.

ثالثاً. مشكلة البحث:

ا. يقوم معدو المعلومات المحاسبية عند تحضيرهم للمعلومات التي ستقدم للمستخدمين بأعدادها وفقاً لما يروونه مناسباً من وجهة نظرهم ومن ثم تكون هذه المعلومات في كثير من الأحيان ليس بمستوى الجودة المطلوبة .

ب. يواجه بعض مستخدمي المعلومات المحاسبية في قطاع المصارف عدم القدرة في اتخاذ القرار الصائب وذلك لعدم فهمهم ومعرفتهم لمستوى جودة المعلومات المحاسبية المتوافرة لديهم ومن ثم يؤدي إلى اعتماد المستخدمين في الخبرة الشخصية او مصادر أخرى لمساعدتهم في اتخاذ القرار مما يؤثر في بعض الأحيان سلباً في قراراتهم.

ويمكن صياغة مشكلة البحث من خلال الأسئلة الآتية:

أ- ما هي توقعات معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية في المصارف لمستوى جودتها.

ب- ما اهم المعايير لدى المعدين والمستخدمين للمعلومات المحاسبية في المصارف عند تقييمهم لجودتها.

ج- ما هو المقياس الذي من خلاله سيتم تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية في المصارف من وجهة نظر المعدين والمستخدمين.

رابعاً. فرضيات البحث:

ا- توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقرارات المستخدم.

ب- توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي والدور الرقابي وقرارات المستخدم.

ت- توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المعايير المحاسبية وقرارات المستخدم.

ث- توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الخصائص السلوكية لمستخدم المعلومات المحاسبية

وقرارات المستخدم.

## المبحث الثاني (الجانب النظري)

أولاً: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

مفهوم الخصائص النوعية : تمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) صفات اساسية للمعلومات المالية ومن ثم يكون استخدام هذه المعلومات من قبل الاطراف ذات العلاقة المحاسبية سليم ورشيد لاتخاذ القرارات ( الجعارات ، 2008:67).ولكي تكون التقارير المالية ذات الغرض العام والخاص مفيدة لمستخدميها وقرانها لا بد ان تكون بجودة معينة وتتوافر فيها الخصائص النوعية للمعلومات بمستوى معين ( الشيرازي ،1990:194). وللخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية اثر بالغ في وصول المعلومة الصحيحة إلى الجهات المستفيدة من هذه المعلومات سواء كانت هذه الجهات خارجية (

المستثمرون ،الدائنون ) أم الجهات داخلية ( الادارة والموظفون) . ( العبيدي،2011:51 )

ويجب في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ان تستند بشكل كبير في احتياجات مستخدمي المعلومات ، فالمعلومات يجب وبقدر الامكان ان تكون خالية من تحيز من يقوم بإعدادها، وفي المستخدمين ان يفهموا المعلومة المعروضة ويصبحوا قادرين في تحديد او تقدير معوليتها ومقارنتها مع معلومات عن الفرص البديلة والتجارب السابقة وفي كل الاحوال فان المعلومات تكون ذات نفع اكثر عندما تؤكد في الجوهر الاقتصادي بدلا من الشكل الفني .(بلخاوي ،2009:248)

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب FASB :

يعد البيان رقم(8) الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية FASB عام 2010 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية البحث الاكثر شمولية واهمية ، ومازالت تمثل المرجعية الاولى في تقييم وتطوير الممارسات المحاسبية . اذ تم تقسيم الخصائص النوعية الى نوعين اساسية وتعزيزية وكما موضح في ادناه:

الخصائص الاساسية للمعلومات المحاسبية:

اشار FASB الى ان الملازمة والتمثيل الصادق هما الخاصيتان الاساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار كما ورد في بيان FASB رقم (8) لسنة 2010 فان الخواص التي تميز المعلومات (الاكثر افادة ) عن المعلومات ( الاقل افادة ) هما الملازمة والتمثيل الصادق . مع بعض الخواص الاخرى المتفرقة منها . ( Kieso et al,2012:48 )

1- الملازمة Relevance :

تكون المعلومات المالية ملازمة عندما تتصف بالقدرة في احداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون . وتتميز هذه المعلومات بالقيمة التنبؤية والقيمة التوكيدية او كليهما . ( FASB,SFAC NO 8,2010:17 )

كما تشير الملازمة الى قدرة المعلومات المحاسبية في التأثير من خلال تغيير او تاكيد توقعاتهم بشأن نتائج التصرفات والاحداث.

(بلخاوي ، 2009 : 274 )

وعليه تعد المعلومات ملازمة او ذات علاقة وثيقة بالغرض الذي تعد من اجله اذا كانت لها القدرة في التأثير في متخذ القرار وتساعد في تقييم الاحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية والاختيار ما بين البدائل

المتاحة في ان تتصف هذه المعلومات بسمات ثانوية وهي القيمة التنبؤية والقيمة التوكيدية والاهمية النسبية

ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لابد ان تتوفر فيها السمات الثانوية التالية : ( Kieso,et al,2012:48

أ- القيمة التنبؤية: تعد المعلومات المالية ذات قيمة تنبؤية اذا تم استخدامها كمدخل للعمليات من قبل المستخدمين للتنبؤ بالنتائج المستقبلية . ( FASB,SFAC NO.8,2010:17) إذ إن التنبؤ بالمعلومات يعني اعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية وكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة للواقع كانت اكثر ملائمة لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة في الاداء المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواجهتها واسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها .(الرشيدي,2012:35) ويمكن ان نعد المعلومات المالية ذات قيمة تنبؤية اذا اعطت مؤشراً قوياً وأصبحت لها القدرة في مساعدة متخذ القرار في التنبؤ بالنتائج المتوقعة بالمستقبل .

ب- القيمة التوكيدية: تمتلك المعلومات قيمة توكيدية اذا وفرة تغذية راجعة (تؤكد او تغير) التقييمات السابقة. وهناك ترابط بين القيمة التنبؤية والقيمة التوكيدية للمعلومات المالية إذ في كثير من الاحيان تكون المعلومات التي لها قيمة تنبؤية ايضاً ذات قيمة توكيدية في سبيل المثال ايرادات العام الحالي يمكن استخدامها كأساس للتنبؤ لإيرادات السنوات المقبلة وفي نفس الوقت مقارنتها مع تنبؤات ايرادات العام الحالي التي تم اجراءها في السنوات الماضية ومن نتائج هذه المقارنات يمكن للمستخدم التصحيح ورفع مستوى العمليات التي تم استخدامها لأعداد التنبؤات السابقة . ( FASB,SFAC.NO 8,2010:17 )

ت-الاهمية النسبية (المادية):ان الغاء او تحريف المعلومات اذا اثر في القرارات التي يتخذها المستخدمون فان هذه المعلومات ذات اهمية نسبية .بعبارة اخرى ان الاهمية النسبية تعد احد جوانب الملائمة وتعتمد في طبيعة او حجم البند او كلاهما . (FASB,SFAC.NO 8,2010:17)

وتلعب هذه الخاصية دوراً مهماً كمعيار لتحديد المعلومات التي يستوجب الافصاح عنها والتي تؤثر في متخذ القرار وتعد معياراً هاماً في تنفيذ عملية الدمج Aggregation لبند المعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية المنشورة .

(مطر و السويطي,2012:335)

2.التمثيل الصادق ::

تعكس التقارير المالية الظواهر الاقتصادية في هيئة كلمات وارقام ، ولكي تكون تلك التقارير ذات فائدة فلا يجب ان تكون ملائمة فقط وانما يجب ايضاً ان تمثل بصدق الظواهر التي يراد تقديمها . (FASB,SFAC.NO 8,2010:17)

ويمكن القول بأن المعلومات المحاسبية تتسم بخاصية التمثيل الصادق اذا كانت الاحداث تصور بصدق ما تنوي تصويره ،أي وجود درجة عالية بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها، وترتبط هذه الخاصية بنظرية القياس المحاسبي إذ يجب ان يكون القياس خال من سمة التحيز .

وحتى يكون التمثيل صادقاً بصورة تامة يجب ان تتوافر فيه السمات الثانوية التالية : ( Kieso,et al,2012:51

أ . الاكتمال :من اجل إن يتحقق التمثيل الصادق يجب إن تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة فان أي حذف للمعلومات يمكن إن يجعلها خاطئة أو مضللة . (الناغي 2011:298)

’ولكي تكون المعلومات الواردة في الكشوفات المالية موثوق فيها يجب ان تكون مكتملة في حدود ما تسمح به اعتبارات الأهمية النسبية دون اهمال المعلومات التي يمكن ان تؤثر في قرارات مستخدمي الكشوفات المالية (الحاج ، 2013 : 37)

ب . الحيادية . يجب أن تكون المعلومات المالية حيادية وغير منتقاة ولا تتأثر بالرغبات الشخصية وفي مجهز المعلومات أن يكون حيادي ومستقل وغير متحيز ولا يفضل مصلحة جهة في مصلحة جهة أخرى . (الجواوي والمسعودي ، 2013 : 10)

ت - الخلو من الخطأ : لا يعني التمثيل الصادق ضرورة دقة المعلومات في جميع النواحي ولا يعني خلوها من الخطأ عدم وجود أخطاء أو حذف في وصف هذه الظاهرة أو أنها دقيقة تماماً من جميع النواحي.(FASB,SFAC.NO 8,2010:18)

وتعني خاصية الخلو من الخطأ بان المعلومات المحاسبية يجب ان تتصف بالدقة ، وتعني الدقة ان المعلومة تعبر عن الحدث او الموقف كما هو في حقيقته . (العوضى ، 2006 : 183)

الخصائص التعزيزية : الخصائص النوعية التعزيزية هي مكملة للخصائص النوعية الأساسية، وهذه الخصائص تميز بين المعلومات الاكثر فائدة من تلك الاقل فائدة ، وتتمثل بالقابلية للمقارنة والقابلية للتحقق والوقتية وقابلية الفهم.

1. قابلية المقارنة: وتعني إمكانية مقارنة القوائم المالية لمدة مع مدة مالية محددة مالية أخرى سابقة للشركة نفسها أو مقارنة القوائم المالية لمنشآت معينة بقوائم حالية لشركات أخرى ، ويقوم بذلك مستخدمو القوائم المالية باستخدامها لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل او التعرف في المركز المالي والأداء المالي للشركة (الجعارات ، 2008 : 55 )

نلاحظ ان تحقيق الغاية المرجوة من هذه السمة يتطلب ان تجري المقارنة بين المنشآت المتماثلة في قطاع معين التي تطبق اجراءات محاسبية ومفاهيم قياس متناظرة مما يجعل من عملية المقارنة ذات فائدة ، الا ان هذا لا يعني عدم امكانية تحقيق اهداف معينة تنتج من عملية المقارنة بين المنشآت القريبة في التماثل ولكن الفائدة المتحققة تكون اقل .

2 - قابلية التحقق: ويقصد بسمة قابلية التحقق ان النتائج التي توصل اليها شخص معين باستخدام اساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع ان يتوصل اليها شخص اخر مستقل عن الشخص الاول باستخدام نفس الأساليب . (الشيرازي,1990:700)

3- الوقتية : تُلزم هذه السمة توفير المعلومات المالية في فترة زمنية مناسبة يمكن تحديدها للفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدميها ( متخذ القرار ) لكي لا تفقد هذه المعلومات قيمتها او قدرتها في التأثير في عملية اتخاذ القرار وعلية يمكن التضحية ببعض المواصفات كدقة المعلومات مثلاً لصالح التوقيت المناسب . (سويسي وخمقاني,2011:298)

وفيما يتعلق بالتقارير المالية الدورية التي تنشرها المنشأة هناك جانبان لخاصية التوقيت وهما.

الأول:- دورية التقرير : ويعني طول او قصر الفترة الزمنية التي يلزم أعداد التقارير عنها . ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تقديم تقارير مرحلية مؤقتة عن فترات دورية قصيرة ربع او نصف سنوية ، وفي عصر تكنولوجيا المعلومات بدأت تكثر المطالبات بدورية شهرية وذلك الى جانب التقارير المالية السنوية التقليدية

الثاني:- المدة التي تنقضي بين نهاية الدورة المالية التي تعد عنها التقارير وبين تاريخ نشر تلك التقارير وإتاحتها للتداول وتكون هذه المدة عادة خلال الأربعة أشهر الأولى بعد مضي السنة المالية، وتقوم بعض الشركات بتقديم تقاريرها خلال الشهر الأول. ( حنان، 2009:73)

4 - قابلية الفهم : وهي أن تكون المعلومات مفهومة من جانب متخذ القرار وتتأثر القابلية للفهم من زاوية مهارة وخبرة من يعد المعلومات Preparer من جهة ثم من زاوية مهارة وخبرة من يستخدمها User من جهة أخرى . ( مطر والسويطي، 2012:332 )

يتبين من خلال ترتيب FASB لأولويات الخصائص النوعية ركّز في قدرة المعلومة المحاسبية في التأثير في قرارات المستخدمين وإفادة المستثمر في وضع تنبؤات تتعلق بمخاطر الاستثمار كما تمكن متخذ القرار من المفاضلة بين البدائل المتاحة لاختيار البديل الأمثل في أسس علمية وحقائق تفيد المفاضلة كما يتبين بأن تقديم المعلومة الملائمة لاتخاذ القرار تحتاج إلى درجة كبيرة من الخبرة في فهمها واستخدامها. الخصائص المرتبطة بالمستفيد من المعلومات المحاسبية:

يمكن اعتبار هذه الخصائص هي خاصية قدرة المستفيد في فهم المعلومة ، فاذا ما توافرت الخصائص الأساسية والثانوية في المعلومات المحاسبية ، وعدم استطاعة المستفيد من فهمها اصبحت معلومات غير مفيدة . (عصيمي ، 2011:47)

ان خاصية القابلية للفهم Understandability تعني ان تكون المعلومات مفهومة من جانب متخذ القرار ، وتتأثر القابلية في الفهم من زاوية مهارة وخبرة من يعد المعلومات preparer من جهة ، ومن زاوية مهارة وخبرة المستخدم User من جهة اخرى . ( مطر والسويطي ، 2012:332)

ان قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد في الخصائص المتعلقة بذات المعلومات فقط بل تعتمد ايضا في خصائص اخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية وهي :

1- الإدراك (القدرة في فهم محتوى المعلومات).

1- القدرة في الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات المناسبة والملائمة التي أعدت من اجلها تلك المعلومات .

2- الخبرة النوعية والزمنية المتعلقة بالتعامل مع انواع المعلومات المحاسبية خلال فتره زمنية سابقة.(العبيدي ، 2011:49)

ثانياً: الإفصاح المحاسبي ومقوماته

مفهوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يلعب الإفصاح المناسب Adequate Disclosures دوراً مركزياً مهماً في الممارسات المحاسبية ويتمحور البحث في هذا الإفصاح عن توفير المعلومات الملائمة للفئات التي تستخدم التقارير المحاسبية في اتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بالمنشأة مصدر التقارير وتقديم بعض المؤشرات المالية التي تمكن هذه الفئات من

التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية للمنشأ ، مثل قوتها الايرادية أو قدرتها في الوفاء بالتزاماتها. (مطر والسويطي ، 2012: 339)

ويعرف الإفصاح المحاسبي بأنه عملية الكشف عن المعلومات ( المالية وغير المالية ) التي تهم المستثمرين وتتم أما بصورة دورية (مدد مالية محددة) أو بصورة فورية عند حدوث المعلومة وذلك بهدف توافر المعلومات في الوقت نفسه للجميع وعدم استفادة شخص قبل غيره من المعلومات . ( Millicent chang واخرون ، 2008 : 276)<sup>(2)</sup>

إذ يعد الإفصاح المحاسبي روح اي سوق مالي وأساس نجاحه إذ إنه يحقق الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في السوق والإشراف في وسائل الاعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات والتدخل لإزالة الغش ومنع اعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين . (فطيم واخرون ، 2007: 178)<sup>(3)</sup>

أهمية الإفصاح المحاسبي :

ان توافر مستوى كافٍ من الإفصاح في لتقارير المالية تسهم في مساعدة مستخدمي البيانات المالية في اتخاذ القرارات الصائبة ذلك ان مستوى الإفصاح الكافي يؤدي الى تحقيق المزايا التالية :-

- 1- تحقيق العدالة بين المستثمرين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية .
- 2- الاقبال في شراء اسهم المنشآت التي تفصح اكثر من غيرها .
- 3- المساهمة في الحفاظ في استقرار أسعار الاسهم اذ ان نقص المعلومات يؤدي الى زيادة التذبذبات في أسعار الاسهم وتفسح المجال لعمليات المضاربة في السوق المالي . (خشارمة ، 2003 : 97)<sup>(4)</sup>

نستنتج أن إعداد ونشر القوائم المالية ليس كافياً وذلك لتعدد وتنوع احتياجات المستخدمين لها ، وهذا التنوع يلزم مصدري القوائم المالية الى تحقيق مستوى من الإفصاح يرضي جميع الاطراف من خلال تقديم المعلومة المالية المفهومة والمبسطة.

أهداف الإفصاح المحاسبي :-

تم تحديد أهداف (أغراض) الإفصاح بالفقرات التالية :-

(Belkaoui, 2002: 210)

- 1- وصف فقرات معترف بها وتوفير قياسات ملائمة لهذه الفقرات عدا تلك القياسات (المعلومات) المندرجة في الكشوفات المالية .
- 2- وصف فقرات معترف بها وتوفير قياسات نافعة لهذه البنود .
- 3- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم مخاطر كل من الفقرات المعترف بها وغير المعترف بها .
- 4- توفير معلومات مهمة تسمح لمستخدمي الكشوف المالية بالمقارنة ضمن السنة الواحدة وبين السنوات .
- 5- توفير معلومات عن الانسيابات والتدفقات النقدية المستقبلية .

<sup>2</sup> - كما ورد في (العبيدي ، 2001 : 26)

<sup>3</sup> - كما ورد في (رياض ، 2012: 47)

<sup>4</sup> كما ورد في (العلول ، دت : 21، 22)

## 6- مساعدة المستثمرين في تقدير العائد في الاستثمار .

أما المالكي فحدد هدف الإفصاح المحاسبي ببيان الصورة الإجمالية عما قامت به الشركة من نشاط خلال مدة زمنية محددة وذلك لحماية أصحاب رؤوس الأموال واستقرار السوق المالي وتقديم المعلومة المفيدة للمستخدمين . ( 2012 : 23 )

نسنتج بأن الهدف من الإفصاح المحاسبي هو تقديم الصورة الإجمالية للقوائم المالية بالشكل الذي يساعد المستخدمين لاتخاذ القرارات الصائبة.

مستويات الإفصاح المحاسبي :

يمكن تصنيف الإفصاح المحاسبي الى عدة مستويات تبعاً لحجم المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية وهي كما يلي :

## 1- الإفصاح الكامل (الشامل) : Full Disclosure

يعني ان يكون هناك عرض شامل لكافة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بشكل يجعلها مفيدة للمستثمر وغير مضللة ، أي ضمان عدم اخفاء اي معلومة . (رياض، 2012: 51)

## 2- الإفصاح الكافي : Adequate Disclosure

ويعني توفير الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في نحو لا يجعل القوائم المالية مظلمة وهذا الحد من المعلومات يكفي لسد حاجة الاطراف المستفيدة من المعلومات في اتخاذ القرارات . (الطفي، 2005 : 524)<sup>(5)</sup>

## 3. الإفصاح العادل : Fair Disclosure

أما هذا الإفصاح فإنه يعدّ مطلباً أخلاقياً فقد يوصي بان المحاسبة والمعلومات الاخرى تكون غير متحيزة وموضوعية اذ يتطلب الهدف الاخلاقي ان تكون هناك معاملة متكافئة لكافة متخذي القرارات والمستخدمين المرتقبين . (الوقاد، 2011: 217)

يتضح مما ورد أعلاه لغرض تحقيق أهداف الإفصاح المحاسبي لابد وان يكون شامل الى الحد الذي يسد حاجة جميع الأطراف المستفيدة من المعلومة المالية بشكل متكافئ وموضوعي.

وجهات نظر الإفصاح :

بصفة عامة توجد وجهتي نظر للإفصاح عن المعلومات المالية : الاولى وهي تمثل وجهة النظر التقليدية للإفصاح وهي ما يشار اليها ب الإفصاح الوقائي ، والاخرى تمثل وجهة النظر الحديثة للإفصاح وهو الإفصاح التثقيفي أو المعرفي . أن اختلاف وجهات النظر عن الإفصاح هو نتيجة اختلاف مصالح الاطراف المرتبطة بالشركة ، لذلك نجد ان هذا الاختلاف يصعب من توفير مستوى الإفصاح الذي يرضي جميع الاطراف ويمكن تحديد كل منها بما يلي .

## 1. الإفصاح الوقائي : Protective Disclosure

ويهدف الى حماية المستخدم العادي الذي لديه دراية محددة باستخدام المعلومات المالية عن طريق محاولة القضاء في اية اضرار قد تصيب المستخدم العادي من بعض الاجراءات والتعامل غير العادل ويعتمد في تقديم المعلومات المالية للمستخدم بصورة بسيطة ومفهومة وينطلق هذا الإفصاح من فرض ان المستخدم

<sup>5</sup> كما ورد في (العبيدي ، 2011 : 29)

الرئيسي للمعلومات هو المستثمر الخارجي عموماً ويجب أن يتصف هذا الإفصاح بثلاث صفات وهي أن يكون كاملاً وكافياً وعادلاً . (عاشور ، 2008 : 28)

2. الإفصاح التثقيفي أو المعرفي : أو ما يسمى بالإعلامي ولقد ظهر هذا التوجه المعاصر للإفصاح المحاسبي نتيجة زيادة أهمية الملاءمة بوصفها أحد الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية ، ونتيجة لهذه الخاصية كان التنوع نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملاءمة لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية ، أمثلة ذلك المعلومات الخاصة بتأثير تغيرات مستويات الاسعار ، وأعداد التقارير المرحلية والإفصاح عن التنبؤات المالية والفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية وغيرها . ( محمد ، 2006 : 26)

ويوجه هذا الإفصاح لخدمة المستخدم الحصيف والذي يملك القدرة في التحليل وعمل المقارنات والتنبؤات ولا يركز الإفصاح التثقيفي في المعلومات المحاسبية فقط بل يشمل معلومات غير مالية وصفية . (لطي ، 2007 : 33) (6)

مسؤولية مراقب الحسابات من التحقق عن كفاية الإفصاحات :

إن اعداد القوائم المالية هو من مسؤولية إدارة الشركة ولكي تعكس هذه القوائم الوضع المالي ونتائج الاعمال بصورة صادقة من ناحية مستخدم هذه القوائم لا بد من ان يكون هناك تصديق في هذه القوائم من طرف ثالث محايد وهذا الطرف المحايد هو مراقب الحسابات ، والتصديق في القوائم المالية يتمثل في رأي المدقق الفني المحايد عن مدى عدالة القوائم المالية . وفي ضوء ذلك يكون باستطاعة مستخدم تلك القوائم المالية أن يتخذوا القرارات الاقتصادية بالاعتماد في القوائم المالية وتقرير المدقق الخارجي إذ إن رأي المدقق الخارجي يزيد من ثقة مستخدم القوائم المالية بالبيانات المالية والمعلومات المتضمنة بها . ( اشتيوي ، 1995 : 10) (7)

مقومات الإفصاح المحاسبي :

إن المقومات الرئيسية التي يستند عليها الإفصاح المحاسبي من أجل تحقيق الهدف الرئيسي له وهو توفير المعلومات التي تفيد مختلف الفئات عند اتخاذ القرارات لذا يجب تحديد المستوى الملائم للإفصاح بناءً في احتياجات هذه الاطراف او الفئات .

(محمد ، 2006 : 21)

لذلك يركز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المنشورة في المقومات الرئيسية التالية :

#### 1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية ، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة ، ومن الامثلة في مستخدم المعلومات المحاسبية ، الملاك الحاليون والمحتلمون ، والدائنون والمحللون الماليون ، والموظفون والجهات الحكومية ثم الجهات التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها ، وأن أهمية تحديد الجهة التي تستخدم المعلومات المحاسبية تنبع من حقيقة أساسية هي أن الاغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون مختلفة .

<sup>6</sup> - كما ورد في (عاشور ، 2008 : 30)

<sup>7</sup> - كما ورد في (عاشور ، 2008 : 36)

(الحيالي، 2007: 372)

لذلك فإن الحاجة لتحديد الجهة المستخدمة للمعلومات تسبق الحاجة لتحديد غرض استخدامها كما أن تحديد هذه الجهة سوف يساعد في تحديد الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات من وجهة نظرها سواء من حيث المحتوى Content أم من حيث الشكل وصورة العرض Presentation فمدى ملائمة مجموعة من الايضاحات المتوافرة في البيانات المالية ستتوقف في جانب كبير منها في مدى ما تمتلكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارة وخبرة في تفسير تلك الايضاحات فليس بالضرورة أن تكون إيضاحات معينة ملائمة لاستخدامات جهة معينة ملائمة لاستخدامات جهة أخرى .

(مطر والسويطي، 2012 : 345)

ولحل هذه المشكلة فإن مهنة المحاسبة افترضت نوعين من المستثمرين (مستخدمي القوائم المالية) مستثمر متوسط الفطنة (عادي) ومستثمر حصيف واعي ، وقد اعتمدت هيئة تداول الاوراق المالية SEC في ان المستخدمين هم من النوع الاول (وهذا خلال الفترة من 1933-1973) أما مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي FASB ومنذ تأسيسه فقد أيد النوع الثاني (مستثمر ممتهن ومحترف) . (حنان ، 2006 : 476)

2. تحديد الاغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية :

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي وهو خاصية الملائمة ، حيث تلتنقي وجهتا نظر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA والجمعية الأمريكية للمحاسبين A.A.A فقد عبرت الجمعية عن وجهة نظرها في أحد تقاريرها الصادرة عنها بما يلي :

" في حين تعتبر الاهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح ، تعد الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة أعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى " . (رياض ، 2012 : 49)

لذلك يجب أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة للغرض الذي تستخدم من أجله إذ ان ملائمة المعلومات لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل. (الخطيب، 2003: 160)<sup>(8)</sup>

3. تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها :

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها فيما يتم تضمينه من بيانات مالية محتواة في القوائم المالية التقليدية الأساسية وهي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة وقائمة التدفقات النقدية، بالإضافة الى المعلومات التي تعرض في الملاحظات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية والتي تعد جزءاً من هذه القوائم . لكن أعداد القوائم المالية يتم وفقاً لقيود ومحددات قد تؤدي أحياناً الى استبعاد أحداث اقتصادية تكون مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية ، أو قد ينشأ تفاوت ملحوظ واختلافات في تقديرات المحاسبين لدى تطبيقهم مفهوم الحيطة والحذر ، تترتب عليها بالتالي آثار متفاوتة في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية . (مطر والسويطي ، 2012 : 349 ، 50)

<sup>8</sup> - كما ورد في (عاشور ، 2008 : 34)

## 4. تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية :

إن البدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المالية تترك آثار مختلفة في متخذي تلك القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات ولذا يتطلب الإفصاح أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها ، كما يتطلب أيضاً ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز في الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها ببسر وسهولة .

( محمد ، 2006 : 23 )

أما زيادة الإفصاح عن المعلومات التي تُعرض في القوائم المالية الأساسية والإضافية لتقديم معلومات توضيحية أو تفصيلية عن فترة معينة فإنه يمكن استخدام الأساليب والطرق الآتية في هذا المجال :

( كيسو وويجانت ، 2010 : 243 ، 244 )

أ. التوضيح بين قوسين: تقدم المعلومات او الايضاحات الاضافية في أقواس بعد البند مباشرة وتسمح هذه الطريقة بالإفصاح عن معلومات إضافية بقائمة المركز المالي تضيف مزيداً من التوضيح والاكتمال ، وتمتاز عن الملاحظة بانها تدرج المعلومة الاضافية في صلب القائمة بحيث يقل احتمال عدم الانتباه اليها .

ب. الملاحظات : وتستخدم الملاحظات في عرض بعض الايضاحات الضرورية ، أو إزالة الغموض عن عنصر أو بعض عناصر القوائم المالية الذي يرى المحاسب ضرورة الإفصاح عنها عندما يتطلب التوضيح شرحاً مطولاً . لا يمكن إظهاره بين قوسين بقائمة المركز المالي .

( الحياي ، 2007 : 70 )

ج- بنود مقابلة أو متصلة: بمعنى أن تدرج المعلومة في مكان ما من القائمة وتدرج معلومة مرتبطة بها في مكان آخر من القائمة نفسها بحيث تمثل العلاقة بين بند من الموجودات وآخر من المطلوبات نقطة اتصال في قائمة المركز . كأن يتم تخصيص صندوق خاص لبعض النقدية من أجل استخدامها في تسديد سندات القرض (ويذكر امامه : أنظر جانب الالتزامات ) كما يذكر في جانب المطلوبات أمام بند السندات المستحقة : (انظر جانب الموجودات ) ويمكن استخدام البنود المقابلة للربط بين حسابات بعض الموجودات طويلة الاجل ومجمع استهلاكها حتى يتعرف القارئ في التكلفة الأساسية للأصل ومجمع الاستهلاك حتى تاريخ أعداد قائمة المركز المالي .

( مطر والسويطي ، 2012 : 355 )

د- الجداول المرفقة: كثيراً ما يتطلب الامر استخدام جداول منفصلة لعرض المزيد من المعلومات التفصيلية عن بعض الاصول والالتزامات لأن قائمة المركز المالي تقدم بند مجمل واحد يحتوي الجدول في الارصدة الافتتاحية والإضافات والاستبعادات والاندثارات.

( كيسو وويجانت ، 2010 : 245 ، 246 )

## 5. توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

حتى يكون الإفصاح مفيداً فإنه بالإضافة الى اشتراط أن تكون هذه المعلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة والفهم يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في أعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدمي تلك المعلومات لذلك فقد حرصت قوانين الشركات وتعليمات هيئات أسواق المال العالمية أن تلتزم الشركات بأعداد وعرض المعلومات خلال فترة زمنية معقولة من تاريخ انتهاء السنة المالية أو الفترة المرحلية وتزويد هيئة الأوراق

المالية بقوائم مالية مرحلية ربعية أو نصف سنوية بهدف توفير معلومات حديثة لفترات متقاربة للمتعاملين في الاسواق المالية . (آل غزوي، دت: 53، 54)<sup>9</sup>

نستنتج بان هناك خطوات يجب تحديدها قبل البدء بإجراءات الافصاح المحاسبي تتمثل بتحديد الجهة المستخدمة للمعلومة ثم الغرض من استخدامها ، وفي اساس ان هناك مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومة المحاسبية، ولكي يحقق الافصاح المحاسبي الغاية منه يجب ان يتم الاتفاق في المراحل التي يتم خلالها الافصاح بموجب توقيتات زمنية محددة .

ثالثاً: جودة المعلومات المحاسبية

مفهوم جودة المعلومات المحاسبية: أن جودة المعلومات هي الشكل الجديد للاهتمام بالجودة بعد الاهتمام بالسلعة وفيما بعد الخدمة سواء كانت خدمة صناعية أو خدمة قائمة في المهارة أو خدمات متخصصة ،ليأتي بعدها الاهتمام بجودة المعلومات سواء كانت معلومات مقدمة بالطرق المادية التقليدية ( التقارير والسجلات)أو الرقمية الحديثة(كالمنتجات الرقمية وقواعد البيانات والمعلومات) . (نجم،2010: 8)

ويمكن القول بأنه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات ،إذ يختلف مفهوم الجودة باختلاف وجهات نظر منتجي ومستخدمي المعلومات ، ففي حين يركز منتج المعلومات في الدقة بوصفها مقياس للجودة يركز مستخدمو المعلومات في المنفعة والفاعلية والتنبؤ كمقياس لهذه الجودة مع الأخذ بنظر الاعتبار تكلفة الجودة . (الساعدي وزيار،2012: 7)

ومن خلال الدراسات التي اختلفت بجودة المعلومات المحاسبية اتضح أن خصائص جودة المعلومات المحاسبية تعكس فقط احد جوانب جودة هذه المعلومات وهو ما أطلق عليه ( المعايير الفنية لجودة المعلومات المحاسبية ) ، إذن ماهي المعايير الاخرى غير الفنية لجودة المعلومات المحاسبية وهل ان توافر هذه المعايير يحقق مفهوم الجودة للمستخدم او يحقق المفهوم الشامل للجودة ؟

ان احدي الدراسات أشارت بان اساس الجودة في التقارير المالية هو توافر معايير محاسبية يتم في أساسها اعداد تلك التقارير وتمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات الرشيدة . (Nashwa,2003:6)<sup>10</sup>

كما تشير دراسة اخرى بان هناك علاقة ارتباط قوية بين وجود لجان للمراجعة للوحدات الاقتصادية وبين مستوى الجودة في التقارير المالية لهذه الوحدات . (Memullen,1996:87)<sup>11</sup>

نستنتج بأن توافر الخصائص النوعية في المعلومة المحاسبية لا يعني تحقق الجودة وإنما هناك خصائص إضافية يجب توافرها إضافة لذلك لتصبح المعلومة المحاسبية ذات جودة ومفيدة في اتخاذ القرار .

اما خليل فقد عرف جودة المعلومات المحاسبية بانها :- تعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وان تخلو من التحريف والتضليل وان تُعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد في تحقيق الهدف من استخدامها .(2007: 25)

معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية :-

لقد حدد كل من جمعه ونوال معايير جودة المعلومات المحاسبية بالاتي : ( د ت : 18 )

<sup>9</sup>- كما ورد في ( رياض ، 2012 : 51)

<sup>10</sup>- كما ورد في(خليل،2007: 24 )

<sup>11</sup>- كما ورد في (خليل ، 2007 : 24)

- 1- معايير قانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية والمعلومات التي تتضمنها . من خلال التنسيق وإيجاد قاعدة مشتركة للانطلاق منها لوضع المعايير المحاسبية الدولية بقواعد واسس تضبط الاعمال والتصرفات والاجراءات المحاسبية وتضع دليلا لكيفية تنفيذ المعالجات المحاسبية ولبيان الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها .(الجعارات ، 2008 : 20,12)
- 2- معايير رقابية: ينظر الى الرقابة بانها احد مكونات العملية الادارية التي يركز عليها كل من مجلس الادارة والمستثمرين ويتوقف نجاح هذا العنصر في وجود رقابة مالية فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة واجهزة الرقابة المالية والادارية في تنظيم المعالجة المالية . ( جمعة ونوال ، دت: 18)
- 3- معايير مهنية: لان المحاسبة تؤثر بصفة مستمرة في بيئتها وتتأثر بها فان هناك اهتمام كبير بصياغة المعايير المحاسبية وبالممارسة المحاسبية وقد تبنت مهنة المحاسبة مجموعة عامة من المعايير والاجراءات المحاسبية والتدقيقية التي تضمن حقوق جميع الاطراف ذات المصالح المتعارضة ، مما يؤدي بالإدارة الى اصدار تقارير مالية ذات جودة .
- (كيسو وويجانت ، 2010 : 28)
- 4- معايير فنية: ان توافر معايير فنية يؤدي الى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس بدوره في جودة المعلومات المحاسبية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين واصحاب المصالح بالشركة ويؤدي الى رفع وزيادة الاستثمار .

(جمعة ونوال،دت: 18)

نستنتج بأن توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية هي توافر مواصفات قبل إنتاج المعلومة إذ تقوم بدور تصفية مشابهة للمرحلة الأولى التي يقوم بها فلتر تصفية وتنقية الماء. إما معايير الجودة فالهدف منها تنقية المعلومة وهي مشابهة للمرحلة الأخيرة التي يقوم بها فلتر تصفية وتنقية الماء الغاية منه ضبط فائدة وفاعلية وكفاءة المعلومات وتجعلها جاهزة لمتخذ القرار وعلية فان توافر الخصائص النوعية يسبق توافر أو تحقق الجودة في المعلومات المحاسبية .

الخصائص السلوكية لمعدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية :

يعد الجانب السلوكي من الاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي نظرا للانتقادات التي وجهت الى المداخل التقليدية للبحث في المحاسبية وقد تركزت هذه الانتقادات في خلوها من اي اعتبارات سلوكية، فالمعلومات المحاسبية سواء من حيث الشكل أم المحتوى لها تأثير في متخذي القرارات (الخارجيين والداخليين). فالاهتمام بالخصائص السلوكية والجوانب الانسانية يعد أحد المتطلبات المهمة والضرورية لعملية القرار ، ذلك لأن الاهتمام بها ينمي روح التفاهم والتعاون كما يخلق أطارا اجتماعياً يضم هيكل صنع القرار ومن ثم يعمل في أن يكون القرار المتخذ أكثر رشداً .

(جمعة ، 2011 ، 341)

وان الخصائص السلوكية تتعلق بعدة مفاهيم منها.

1- الاتصال

2- الادراك

وفيما يلي توضيح لكل منها.

## 1- الاتصال

إن توليد المعلومات المحاسبية يعد جزءاً من وظيفة نظام المعلومات المحاسبية غير إن المظهر الأساسي لهذه الوظيفة يتمثل في عملية الاتصال التي تنطوي في توزيع المعلومات المحاسبية وتفسير متخذي القرارات لمحتوياتها. ويتعين في المحاسب الاستفادة من النتائج الذي تم التوصل إليه من قبل علماء السلوك الإنساني والسلوك التنظيمي. ويمكن تعريف الاتصال في مجال المحاسبة في أنه " نقل المعلومات من سجلات وقوائم ومناخ العمل في المنظمة بصورة دقيقة إلى من يحتاج إليها وبالشكل الذي يسهل به التعرف في مضمون هذه المعلومات وتكوين فكرة شاملة ورأي واضح عن نشاط المنظمة في الماضي والحاضر والمستقبل". ( الناغي، 2011 : 241 ، 242 )

وعليه ينبغي ان يكون هناك محاسبون اكفاء للقيام بوظيفة الاتصال في اكمل وجه، لان الفشل في اختيار المحاسبين سيؤدي الى الفشل في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وان تطوير المحاسبين وتدريبهم يعد من المزايا الأساسية للجودة إذ إن تطوير المحاسبين باتجاه فهم ما يروم إليه المستخدم سيحسن من جودة المعلومات المحاسبية.

وهناك ثلاث مشاكل تواجه الاتصال المحاسبي وهي:- ( الناغي ، 2011: 243، 244 )

أ. مشكلة كمية المعلومات الواجب تقديمها: إن كمية المعلومات يجب أن تتناسب مع درجة تخفيض حالة عدم التأكد وأنه كلما زاد مقدار التأكد كلما زادت أهمية اختبار كمية المعلومات من بين البدائل المتاحة. وخالصة هذه المشكلة أنه كلما راعي المحاسب الدقة في اختبار كمية المعلومات التي تقدم إلى المستخدمين من خلال تقديره كلما ساعد ذلك في ترشيد القرارات لدى هؤلاء المستخدمين ، خصوصاً وان هناك حقيقة سلوكية مهمة في هذا المجال تؤكد إن متخذ القرار كإنسان ليس منطقياً بطبيعته بل هو إنسان يتمتع بقدر محدود من المعرفة .

ب. مشكلة قيمة المعلومات الواجب تقديمها: إن قيمة المعلومات تشير إلى مدى الفاعلية والاستفادة التي تتمتع بها هذه المعلومات ولكي تصبح للمعلومات قيمة يجب إن تنتج لدى مستخدميها السلوك المرغوب ، ويرى البعض إن قيمة المعلومات يجب إن تقاس بمقارنة السلوك الناتج أو القرارات الصادرة من متخذها قبل حصولهم في المعلومات ثم بعد حصولهم عليها.

ج. مشكلة قابلية التقارير المحاسبية للقراءة والفهم: إن الهدف الأساسي من تطوير التقارير السنوية هو إن تصبح أكثر قابلية للقراءة والفهم ولا شك أن القوائم المالية قد تطورت محتوياتها من خلال هذا الهدف واستمرار التطوير في هذا الشأن هو أمر ضروري لتطوير المهنة وزيادة فاعليتها.

معايير الاتصال:

يهدف الاتصال المحاسبي إلى توصيل المعلومات التي تنتج عن القياس المحاسبي بالصورة الملائمة وفي الوقت المناسب لمن يهمه امر ثروة الوحدة المحاسبية وما يطرأ عليها من تغيرات. وإذا كانت معايير القياس تساعد في تحقيق اهدافه في أفضل صورة ممكنة فان معايير الاتصال تهدف إلى إتمام الاتصال في أحسن صورة إعلامية ممكنة بحيث يتحقق الهدف العام من المحاسبة وفيما يلي مجموعة من المعايير المفيدة للاتصال المحاسبي.

- الحفاظ في دلالة الموضوع والعرض المتكامل للمضمون.
- توافق العرض والمحتوى مع الاستخدامات المحتملة والمتوقعة.

- انعدام التحيز الشخصي بصدد تفسير الحقائق والإحداث.
- توافق اللغة الاعلامية المستخدمة مع القدرات الاستيعابية للمستخدم.
- ملائمة وسائل وأدوات الاتصال مع احتياجات المستخدم. ( الوقاد، 2011 : 49، 50 )

## 2. الإدراك Cognitive :

ويعرف بأنه عملية الفهم التي تنشأ عن تلقي المعلومات المحاسبية ومدى تأثيرها في القرارات التي تهدف إليها بمعنى إن الإدراك المحاسبي يعبر عن درجة المنفعة النسبية للمعلومات المحاسبية (هاشم، 1988 : 88)(12)

وقد عرف صالح الإدراك للمستثمر بأنه العملية النفسية الديناميكية المسؤولة عن استلام المعلومات المحسوسة والمتعلقة بالقرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية وتنظيمها وتفسيرها وتحليلها بما يخدم توضيح الموقف للمستثمر عن قراره الاستثماري . (2010 : 69)

لذلك فإن مفهوم الإدراك يتطلب من المحاسبين ضرورة تحديد المستخدمين من المعلومات المحاسبية والتعرف في المعلومات التي من الممكن إن تحقق لهم الفائدة وفق الأسلوب والصيغة الممكن إن تؤثر في سلوكهم عند اتخاذ القرارات المختلفة وذلك لتجنب تجميع المعلومات غير الضرورية التي يترتب عليها زيادة في التكاليف وضياح في الوقت والجهد. (يحيى، 1990 : 4)(13)

المعايير المحاسبية وجودة المعلومات المحاسبية :-

لكل مهنة دستور يحكمها ويضبطها ويوجه ممارساتها ويوحد معالجاتها للأمر المتماثلة كي تكون هناك قاعدة موحدة للمقارنة من قبل المهتمين بالمهنة، والمحاسبة كغيرها من المهن العلمية تكتسب أهميتها من الدور الفعال للمعلومات في البيئة الاقتصادية لها دستورها العالمي الموحد الذي ينطلق من حرص القائمين عليه في إظهار الأرقام التي تعبر عن الكم الهائل من الإحداث والعمليات المالية بصدق ودقة وموثوقية. (الجعارات ، 2008 : 11)

## المعايير المحاسبية في العراق :

إما محليا فقد تأسس مجلس القواعد المحاسبية والرقابية العراقي والذي قام بإصدار أربعة عشر قاعدة محاسبية والتي من خلالها تستطيع إدارة الشركات إعداد تقاريرها المالية وغير المالية ومتطلبات الإفصاح ومتطلبات العمل الرقابي وفق هذه القواعد. وأيضا فان هيئة الأوراق المالية العراقية هي الأخرى التي تدعم العمل المحاسبي والتدقيقي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

إما في الصعيد الدولي فقد تأسست لجنة معايير المحاسبية الدولية IASC عام 1973

## (International Accounting Standards Committee)

وذلك بموجب اتفاقية وقع عليها ممثلو الجهات المحاسبية المهنية في تسعة دول واتخذت بريطانيا مقراً لها. وتولت اللجنة وضع المعايير المحاسبية الدولية IASS وأصدرت مجموعة كبيرة مع المعايير. وفي عام 2001 تعنت تسمية اللجنة إلى مجلس معايير المحاسبية الدولية IASB.

- كما ورد في (محمد ، 2006 : 47)<sup>12</sup>

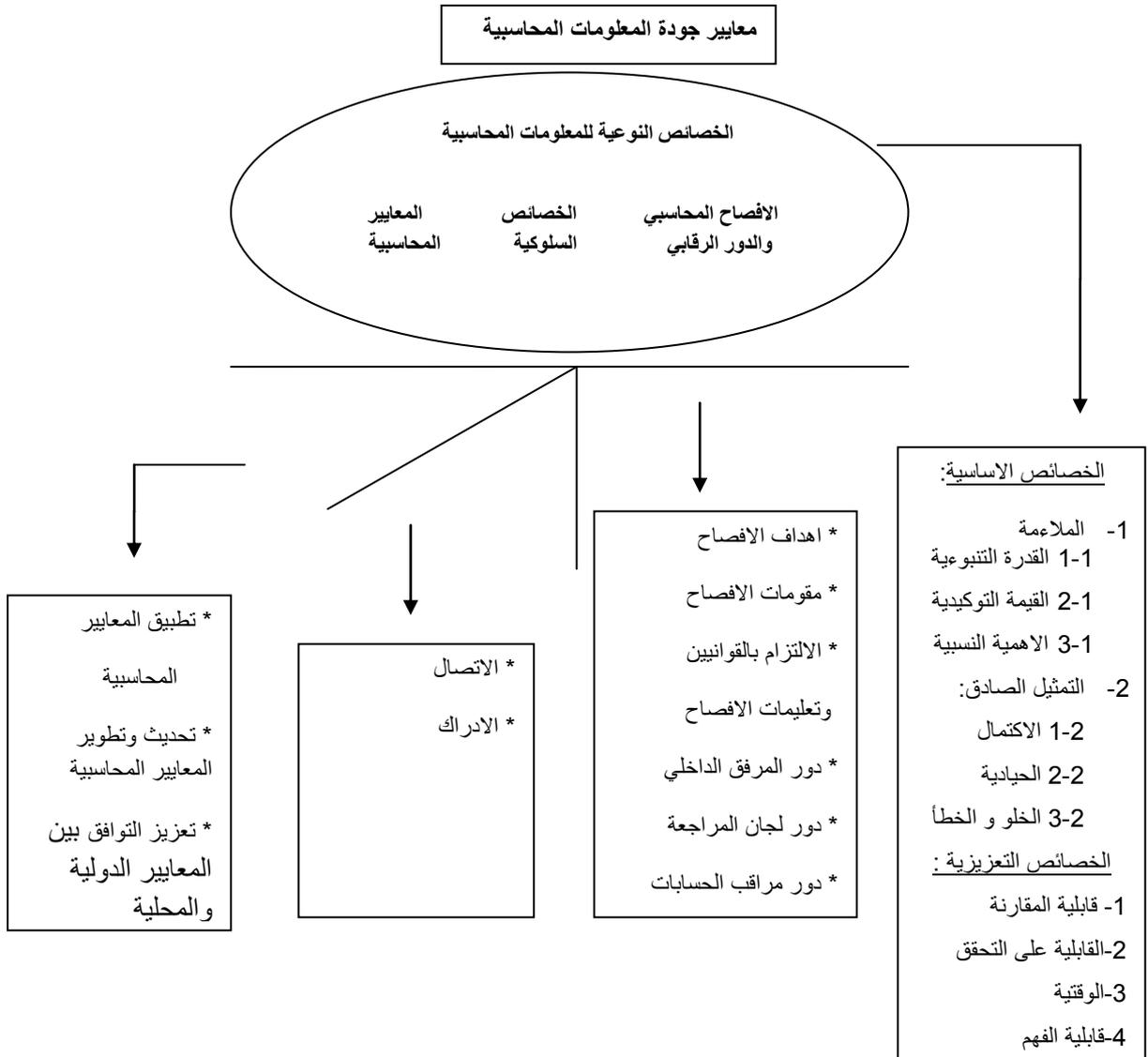
<sup>13</sup>- كما ورد في (محمد ، 2006 : 48)

## ( International Accounting Standards Board )

وعليه يمكن القول بأن جودة المعلومات المحاسبية تتوقف وبشكل كبير في جودة المعايير المحاسبية الدولية والمحلية المستخدمة لأعداد التقارير المالية ( أي أن هناك علاقة طردية بين جودة المعلومات المحاسبية وجودة المعايير المحاسبية ) ومن ثم سيتمكن المستخدمون من الاعتماد في المعلومات المحاسبية في هذه التقارير لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل سليم ، علماً إن جودة المعايير المحاسبية مقرونة بعملية التحديث والتطوير التي يجب أن تستمر لتتلبى وتوازن بين متطلبات أصحاب المصالح المتعارضة ، وتواكب التغير في الظروف الاقتصادية.

واستناداً للدراسات السابقة الذكر التي بحثت في معايير جودة المعلومات المحاسبية ولما ورد ذكره آنفاً في هذا البحث ، يمكن تحديد معايير مقترحة لجودة المعلومات المحاسبية كما في الشكل التالي.

الشكل رقم ( 1 ) المعايير المقترحة لجودة المعلومات المحاسبية



الشكل من اعداد الباحثان

## المبحث الثالث (الجانب التطبيقي)

المطلب الاول : تقييم جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المعد

سنتناول في هذا القسم تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية لأحد المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية اعتماداً في التقرير المالي السنوي لعام 2012 وللوصول الى ذلك تم اقتراح مقياس يتكون من خمسة درجات للجودة وكما مبين في ادناه المقياس المقترح :

1	2	3	4	5
منخفضة جداً	منخفضة	مقبولة	عالية	عالية جداً

ولغرض معرفة درجة الجودة لكل مصرف نتبع ما يلي:

أولاً. عند توافر الخاصية او السمة أو المعيار في المعلومات المحاسبية نفترض ان درجة الجودة لهذه الخاصية او السمة او المعيار هي 5 درجة ونقوم لاحقاً بتخفيض درجة الجودة اعتماداً في عدد المؤشرات السلبية الموجودة في الخاصية او السمة او المعيار وكما في الجدول الاتي:

جدول رقم (1) احتساب درجة جودة الخصائص والسمات والمعايير

عدد المؤثرات السلبية	درجة التخفيض	درجة الجودة
0	0	5
1	1	4
2	2	3
3	3	2
4 او اكثر	4	1

ثانياً. اما فيما يخص خاصية الوقتية فلا يتم الاحتساب في هذا المقياس وانما يتم الاحتساب في موعد تقديم المعلومات المحاسبية للمستخدمين وادناه جدولاً يبين كيفية احتساب جودة هذه الخاصية للتقارير السنوية .

جدول رقم (2) احتساب درجة جودة خاصية الوقتية

تاريخ تقديم التقرير المالي	درجة الجودة
3/31 فأقل	5
4/1 لغاية 4/15	4
4/16 لغاية 4/30	3
5/1 لغاية 5/15	2
5/16 فأكثر	1

ثالثاً. جدول رقم(3) احتساب درجة جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

ت	الخاصية	درجة الجودة	الوزن النسبي	الدرجة النهائية
1 .	الملاءمة			
1 . 1	القدرة التنبؤية	2		
2 . 1	القيمة التوكيدية	2		
3 . 1	الاهمية النسبية	2		
2	التمثيل الصادق			
102	الاكتمال	2		
2 . 2	الحبادية	2		
3 . 2	الخلو من الخطأ	2		
3	الخصائص التعزيزية			
1/3	قابلية المقارنة	1		
2/3	قابلية التحقق	1		
3/3	الوقتية	1		
4/3	قابلية الفهم	1		
المجموع			16	

مج الدرجة النهائية

درجة جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية =

مج الوزن النسبي

رابعاً. يتم احتساب درجة الجودة لمحور الافصاح المحاسبي والدور الرقابي كما يلي:

درجة توافر الافصاح المحاسبي + درجة توافر الدور الرقابي

معدل توافر الافصاح المحاسبي والدور الرقابي =

2

وفيما يخص احتساب درجة الجودة للدور الرقابي تحسب المؤشرات السلبية لجميع فقراته وتخفض من درجة

الجودة الكلية 5

خامساً. جدول رقم(4) احتساب درجة جودة المعلومات المحاسبية للمصرف

ت	المحور	درجة الجودة	الوزن النسبي	الدرجة النهائية
1	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية		2.5	
2	الافصاح المحاسبي والدور الرقابي		1.250	
3	المعايير المحاسبية		0.625	
4	الخصائص السلوكية للمعد (الاتصال )		0.625	
	المجموع		5	

وسيكون تقييم الجودة من خلال عدة محاور (معايير) والتي بمجموعها تتحقق جودة المعلومات المحاسبية

وهذه المحاور هي.

1. محور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

2. محور الافصاح المحاسبي والدور الرقابي

3. محور المعايير المحاسبية

4. محور الخصائص السلوكية للمعد ( الاتصال )

عينة البحث : تم اختيار مصرف من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغة 21 مصرف التي تم تقسيمها الى ثلاث مستويات مختلفة من الجودة بعد المداولة مع رئيس قسم العلاقات في سوق العراق للأوراق المالية فضلا عن اطلاع الباحثان في التقارير المالية لقسم من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وبناءاً في ذلك تم اختيار مصرف ايلاف الإسلامي من المستوى الثاني.

مصرف ايلاف الاسلامي ( شركة مساهمة خاصة )

معلومات عامة عن المصرف:

تأسس المصرف بأسم مصرف البركة للاستثمار والتمويل برأسمال قدره 2 مليار دينار بموجب شهادة التأسيس المرقمة 7788 في 2001/3/18 الصادرة من دائرة تسجيل الشركات وفق قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل وياشر اعماله بتاريخ 2001/6/23 بعد حصوله في اجازة ممارسة الصيرفة الصادرة من البنك المركزي العراقي المرقمة 884 في 2001/30:5.

وبتاريخ 2007/6/28 صدر قرار تعديل اسم الشركة الى شركة مصرف ايلاف الاسلامي ومساهمة خاصة وجعل نشاطها ممارسة اعمال الصيرفة الشاملة ضمن الاطار الاسلامي. وفي العام نفسة تم زيادة رأس المال الى 8 مليار دينار عراقي وتعاقبت الزيادات الى ان وصل الى 100 مليار دينار عراقي عام 2011 وفي اجتماع الهيئة العامة لعام 2012 صدر قرار الزيادة رأس المال الى 152 مليار دينار عراقي وتم الاكتتاب بالزيادة المطلوبة الا ان قرار الزيادة واطلاق المبالغ المكتتب بها لدى البنك العراقي لم تصدر لحين اعداد القوائم المالية في 2012/12/31 بلغ عدد فروع المصرف وبلغت الارباح الصافية 10209 مليون دينار عراقي وتمثل 1502% من رأس مال المصرف. (التقرير المالي السنوي لمصرف ايلاف الاسلامي ، 2012 : 4 )

تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية للمصرف.

اولا: محور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

الخصائص الاساسية

1. خاصية الملاءمة:

عند قراءة التقرير المالي لمصرف ايلاف الاسلامي لسنة 2012 نجد توافر المعلومات مالية ملاءمة عن

نتائج نشاط المصرف واطباعه المالية من خلال توافر سمات هذه الخاصية وكما مبين في ادناه:

1.1 سمة القدرة التنبؤية: من خلال الاطلاع في تقري مجلس الادارة للمصرف يتضح بانة قد عرض معظم المعلومات المفيدة للتنبوء بالمستقبل المالي للمصرف اذ قام بعرض القوائم المالية لسنتين مالبتين وهذا يدل في توافر سمة القدرة التنبؤية.

ومن الامور التي بينها المصرف والتي تزيد من توافر هذه السمة ما يلي:

. اعداد المصرف جدولاً بين فيه الزيادة في رأس المال من عام 2006 لغاية 2012.

. ظهر بان كفاية رأس المال كما في 2012/12/31 هي 47% وهي ملبية لمتطلبات البنك المركزي العراقي والبالغة 15%.

. اعد المصرف جدولاً بين فيه المركز المالي للسنتين 2011، 2012

وبنفس الوقت هناك بعض المؤشرات السلبية التي تخفض من مستوى جودة هذه السمة وكما يلي:

. عدم قيام المصرف بتنظيم قائمة الأرباح المنجزة وعدم ادراج عائد السهم الواحد من الأرباح.

. لم نجد الموازنات التخطيطية المالية المستقبلية.

مما ورد اعلاه نجد توافر سمة القدرة التنبؤية بدرجة 3

2.1 سمة القدرة التوكيدية : من خلال الاطلاع في التقارير المالية للمصرف اتضح بأن المصرف يقوم بعرض المعلومات المحاسبية في مدار السنة نشر لثلاث فصول : 1,2,3 وقد نشر القوائم المالية للفصل الاول من سنة 2013 بتاريخ 29 / 5 / 2013 وهي بذلك تساعد مستخدمي القوائم المالية والمستثمرين بالاعتماد عليها في متابعة القرارات الاقتصادية التي تم اتخاذها سابقاً ومقارنة النتائج مع التغيرات الجديدة الظاهرة في القوائم المالية الفصلية للمساعدة في تصحيح القرارات السابقة او الاستمرار عليها . وقام المصرف بعرض الموازنة التخطيطية لهذا العام وبين فيها نسب التنفيذ وبذلك يتمكن المستثمرون من مقارنة النتائج بالمخطط التوكيد او التغيير القرارات السابقة.

مما ورد اعلاه نجد توافر سمة القدرة التوكيدية بدرجة 5

3.1 سمة الاهمية النسبية :

من خلال الاطلاع في التقرير المالي للمصرف لعام 2012 وجد بأن المصرف اخذ بسمة الاهمية النسبية في عرض البنود التي تؤثر في قرارات المستثمرين اذ بين مجلس الادارة في تقريره الموازنة التخطيطية ونسب تنفيذها واعد المصرف القوائم المالية ( قائمة المركز المالي، حساب الأرباح والخسائر ، قائمة التدفقات النقدية، كشف تسوية الأرباح لأغراض ضريبة الدخل وارقب بها ستة عشر كشافاً تحليلياً . وبنفس الوقت هناك بعض المؤشرات السلبية التي تخفض من توافر هذه السمة وكما يلي.

. لم يعتمد المصرف اسلوب الجداول التحليلية والمخططات التوضيحية والرسوم البيانية لإيصال المعلومة الى المستثمرين عملاً بالقاعدة المحاسبية رقم 10<sup>(14)</sup> .

. اعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة

مما ورد اعلاه نجد توافر الاهمية النسبية بدرجة 3

2. خاصية التمثيل الصادق :

بين مراقب الحسابات ان القوائم المالية تظهر بصورة عادلة المركز المالي للمصرف ونتائج اعماله وتدفعاته النقدية لسنة موضوع التدقيق. وهذا يدل في توافر هذه الخاصية ومن خلال السمات التالية:

1.2 سمة الاكتمال : يتضح من التقرير المالي للمصرف بانه قد اعد معلومات محاسبية كاملة ضمن الحدود المادية واطهرت هذه المعلومات المركز المالي للحصول الى افضل تمثيل للأحداث والمعلومات المالية وهذا يدل في توافر سمة الاكتمال في المعلومات المحاسبية الا انه وجدت مؤشرات سلبية تخفض من توافر هذه السمة وهذه المؤشرات هي:

- القاعدة المحاسبية رقم 10 الفقرة 26 (الافصاح عن البيانات المالية للمصارف) : لأغراض توفير عرض أفضل للمعلومات فإن من 14 المرغوب فيه تحسين طرق ووسائل عرض البيانات والتقارير المالية ومن ذلك استخدام النماذج والرسوم البيانية وعداد التقارير الوصفية . ( م.م.ر.ع ، 1998 : 62 ) .

- أعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة .

. لم نجد في التقرير المالي أي معلومات عن الاحداث اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي

مما ورد اعلاه نجد توافر سمة الاكتمال بدرجة 3

2.2 سمة الحيادية: من خلال قراءة التقرير المالي للمصرف وجد بأن القوائم المالية اوعدت ونظمت وفقا للقواعد المحاسبية الدولية والمحلية والتشريعات النافذة وانها منظمة طبقا لمتطلبات قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وقانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 . وان التقرير المالي للمصرف قد نشر في 60 صفحة أي تقديم الكثير من المعلومات المالية وغير المالية ومنها الخطط المالية لسنة 2012 ونسب تنفيذها وقد بين فيها زيادة معظم المصروفات عن المخطط ونقصان معظم الإيرادات عن ما خطط له وهذا مؤشر سلبي في اداء المصرف الا انه يزيد من توافر سمة الحيادية . وهذا ما يدل في توافر سمة الحيادية في المعلومات المحاسبية .

وبنفس الوقت هناك مؤشرات سلبية تضعف من سمة الحيادية وهذه المؤشرات هي:

. اشارت الفقرة ثالثاً : مجلس الادارة ت:2 لم يكن للسادة رئيس مجلس الادارة أي مصلحة شخصية في توقيع أي من العقود ولم يذكر اعضاء مجلس الادارة والمفروض ذكرهم في هذه الفقرة وعند مراجعة عقود الشراء والايجار العقارات تبين هناك عقود تمت مع بعض اعضاء مجلس الادارة واشقائهم ولم يشر اليها مجلس الادارة.

مما ورد اعلاه نجد توافر سمة الحيادية بدرجة 4

3.2 سمة الخلو من الخطأ : أيدت لجنة مراجعة الحسابات بأن كافة الاسس والضوابط التي اعتمدها المصرف في اعداد معلوماته المحاسبية تتوافق مع الاصول والاعراف والمبادئ المحاسبية وتعكس بصورة عادلة مسيرة نشاط المصرف ونظمت طبقا لقانون البنك المركزي العراقي ذي الرقم 56 لسنة 2004 وقانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل والانظمة والتعليمات النافذة.

واشار مراقب الحسابات في تقريره بانه قد اجري التدقيق وفقا للتشريعات النافذة ومعايير التدقيق الدولية والتي تتطلب التخطيط وتنفيذ اعمال التدقيق للحصول في تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الاخطاء الجوهرية ولم يشير في تقريره الى وجود أي خطأ جوهري. وهذا يدل في توافر سمة الخلو من الخطأ

مما ورد اعلاه نجد توافر سمة الخلو من الخطأ بدرجة 5

الخصائص التعزيزية :

1. خاصية قابلية المقارنة : من خلال الاطلاع في القوائم المالية للمصرف يتضح بأن طريقة العرض تتضمن سنتين ماليتين ( 2011، 2012 ) وهذا يساعد في اجراء المقارنات بين المعلومات المحاسبية

المعروضة بين السنتين اعلاه وحسب البنود التي نحتاجها . فضلا عن عرضه ما يلي:

. جدول يبين التطورات الحاصلة في راس المال من سنة 2006 لغاية 2012

. كشف مقارنة حقوق الملكية من سنة 2008 لغاية 2012

. المركز المالي للمصرف للسنتين 2011 ، 2012 ونسبة النمو.

. عرض جداول يبين فيها عدة حسابات للسنتين 2011، 2012 مبينا فيها نسبة النمو

وفيما يخص السياسات المحاسبية فقد اعتمد المصرف نفس السياسات لسنة 2011 وهي مسك سجلات وقوائمه وفقا للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين واعتماد طريقة القسط الثابت في احتساب الاندثارات للموجودات غير المتداولة .

وهذا يدل في قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة من سنة الى اخرى ومع الشركات الاخرى ذات النشاط المماثل.

مما ورد اعلاه نجد توافر خاصية قابلية المقارنة بدرجة 5

2. خاصية قابلية التحقق: اوضح مجلس الادارة في تقريره بان المصرف يعتمد في المبادئ والمعايير الدولية والمحلية ووفق اسس النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين وبموجب الاصول والاعراف السائدة في القطاع المصرفي في مسك الحسابات وتبويب واعداد القوائم المالية ووفقا لأحكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وتعليمات البنك المركزي العراقي.

واشارت لجنة مراقبة الحسابات في تقريرها بان كافة الاسس والضوابط التي اعتمدها المصرف في اعداد معلوماته المحاسبية تتوافق مع الاصول والاعراف والمبادئ المحاسبية ونظمت وفقا لقانون البنك المركزي العراقي ذي رقم 56 لسنة 2004 وقانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل والانظمة والتعليمات النافذة

كما اشار مراقب الحسابات في تقريره بان اجري التدقيق وفقا للتشريعات النافذة ومعايير التدقيق الدولية والتي تتطلب التخطيط وتنفيذ اعمال التدقيق للحصول في تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الاخطاء الجوهرية وان القوائم المالية اعدت بمقتضى احكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004

مما ورد اعلاه نجد توافر خاصية قابلية التحقق بدرجة 5

3. خاصية الوقتية: عند الاطلاع في تقرير مراقب الحسابات المرقم 14/62 في 21 / 5 / 2013 نبين ضعف هذه الخاصية لان بعد هذا التاريخ يحتاج رئيس مجلس الادارة الى توجيه دعوة الى المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة ( الذي وجد ضمن التقرير ولكن بدون تاريخ) للاطلاع في تقرير مجلس الادارة ومراقب الحسابات ومناقشتها والمصادقة في القوائم المالية ومن ثم ارسال التقرير المالي الى هيئة الاوراق المالية ومن ثم سيكون هذا التأخير ليس في صالح المستثمرين للانتظار كل هذه المدة الطويلة اذا ما كان هذا التأخير قد يؤدي الى مخالفة تعليمات دائرة الافصاح في هيئة الاوراق المالية والتي حددت 150 يوم بعد تاريخ نهاية السنة المالية كحد افي لتقديم التقارير المالية لها. وقد عرض المصرف تقارير مرحلية لثلاثة فصول خلال عام 2012.

مما ورد اعلاه واعتمادا في جدول رقم (3) احتساب درجة خاصية الوقتية نجد توافر خاصية

الوقتية بدرجة 1

4. خاصية قابلية الفهم : بين مراقب الحسابات بأن القوائم المالية اعدت بمقتضى احكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل وقانون رقم 94 لسنة 2004 .

وبين مجلس الادارة بان المصرف يعتمد في المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية والمحلية ووفق اسس النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين وبموجب الاصول والاعراف السائدة في القطاع المصرفي في مسك الحسابات وتبويب واعداد المعلومات المحاسبية ووفقا لأحكام قانون الشركات 21 لسنة 1997 المعدل

وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وتعليمات البنك المركزي العراقي. وهذا يدل في توافر خاصية قابلية الفهم

وبنفس الوقت هناك بعض المؤشرات السلبية التي تخفض من توافر هذه الخاصية وكما مبين ادناه.

. لم نجد استخدام الوسائل التوضيحية مثل الرسوم البيانية والمخططات التوضيحية.

. لم يتم عرض قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة وإنما استخدم الطريقة غير المباشرة.

مما ورد اعلاه نجد توافر خاصية قابلية الفهم بدرجة 3

جدول رقم(5) احتساب درجة جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمصرف ايلاف الاسلامي

ت	الخاصية	درجة الجودة	الوزن النسبي	الدرجة النهائية
1	الملاءمة			
1.1	القدرة التنبؤية	3	2	6
2.1	القيمة التوكيدية	5	2	10
3-1	الاهمية النسبية	3	2	6
2	التمثيل الصادق			
1-2	الاكتمال	3	2	6
2-2	الحيادية	4	2	8
3-2	الخلو من الخطأ	5	2	10
3	الخصائص التعزيزية			
1-3	قابلية المقارنة	5	1	5
2-3	قابلية التحقق	5	1	5
3-3	الوقتية	1	1	1
4-3	قابلية الفهم	3	1	3
			16	60

مج الدرجة النهائية

درجة الجودة للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية = \_\_\_\_\_

مج الوزن النسبي

60

= \_\_\_\_\_ = 3.75 درجة

16

مما ورد اعلاه نجد توافر الخصائص النوعية بدرجة 3.75

ثانياً: محور الإفصاح المحاسبي والدور الرقابي

1. الإفصاح المحاسبي: من خلال الاطلاع في التقرير المالي للمصرف المكون من 60 صفحة

والمعلومات المالية وغير المالية فيه فإنه يوفر دليلاً في توافر الإفصاح المحاسبي.

الا انه لوحظ بعض المؤشرات السلبية والتي تخفض من مستوى الإفصاح المحاسبي وهذه المؤشرات هي:

. لوحظ ان الإفصاح يتجه نحو الإفصاح الاعلامي اكثر مما هو افصاح وقائي وهو ما يؤثر سلباً في المستخدم

العادي.

. لم يفصح المصرف عن الاحداث اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي.

مما ورد اعلاه نجد توافر الإفصاح المحاسبي بدرجة 3

## 2. الدور الرقابي:

1.2 التدقيق الداخلي: اشار مراقب الحسابات بان الادارة مسؤولة عن وضع نظام الرقابة الداخلي لأعداد قوائم مالية خالية من الاخطاء الجوهرية سواء كانت عن احتيال ام خطأ . ولم يشر مراقب الحسابات الى وجود اخطاء جوهرية في تقريره .

ويبين مجلس الادارة في تقريره بانه لدى قسم الرقابة الداخلية برنامج رقابي مكتوب يشمل كافة مفاصل العمل المصرفي يتم تنفيذه خلال الجولات والزيارات التفتيشية الميدانية للفروع واعداد التقارير بالملاحظات والنواقص وتثبيت التوجيهات اللازمة ومتابعة تنفيذها كما يتولى قسم الرقابة الداخلية مهمة متابعة تصفية ملاحظات اللجان الرقابية التابعة للبنك المركزي العراقي التي تزور فروع المصرف .

2.2 لجنة مراجعة الحسابات : استنادا للمادة 24 من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وموافقة الهيئة العامة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2011/18/6 في تشكيل لجنة مراجعة الحسابات باشرت اللجنة اعمالها وقامت بفحص وتدقيق ومراجعة بيانات المصرف للفترة من 2012/8/8 ولغاية 2012/12/31 واطلعت في تقرير مجلس الادارة السنوي وتبين انه معد وفقا لمتطلبات واحكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل والانظمة والتعليمات الصادرة وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وتعليمات البنك المركزي العراقي. وبينت اللجنة عدة فقرات منها:

. تمت مراجعة الانشطة المتعددة والمتنوعة للمصرف ونؤيد امتثال المصرف للقوانين والانظمة .

. جميع التقارير التي قدمها المصرف الى البنك المركزي العراقي عن حساباته خلال عام 2012 كانت صحيحة وتعكس حقيقة نشاط المصرف.

. نؤيد امتثال المصرف لتطبيق اللائحة الارشادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

الا انه لم نجد تقييم لعمل اجهزة المصرف من محاسبين ومدققين من حسن ادائهم وامانة وجدية تنفيذهم للواجبات الموكلة اليهم.

3.2 مراقب الحسابات : لقد تم مراجعة القوائم المالية والكشوفات الملحقة بها وتقرير مجلس الادارة من قبل محاسب قانوني ومراقب حسابات وقد بين في تقريره ما يلي:

. تم تدقيق وفقا للتشريعات النافذة ومعايير التدقيق الدولية

. ان عملية جرد الموجودات الثابتة والنقدية كانت بإشرافنا وان نتائج الجرد مطابقة للسجلات.

. يحتفظ المصرف بسجلات ومستندات اصولية تتفق ونظام مسك الدفاتر وهي متفقة مع القوائم المالية موضوع التدقيق وقد بين الرأي الاتي: ان القوائم المالية تظهر بصورة عادلة المركز المالي ونتائج اعماله وتدقيقاته النقدية للسنة المنتهية في 2012/12/31 الا انه هناك مؤثر سلبي في مراقب الحسابات وهو

. عدم وجود تقييم لنظام الرقابة الداخلية

مما ورد اعلاه نجد توافر الدور الرقابي بدرجة 3

توافر الافصاح المحاسبي + توافر الدور الرقابي

معدل توافر محور الافصاح المحاسبي والدور الرقابي =

2

$$6 \quad 3+3$$

$$3 = \frac{\quad}{2} = \frac{\quad}{2} =$$

.. درجة توافر الافصاح المحاسبي والدور الرقابي هي 3

ثالثاً: محور المعايير المحاسبية :

بين مجلس الادارة في تقريره بان المصرف يعتمد في المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية والمحلية ووقف اسس النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين وبموجب الاصول والاعراف السائدة في القطاع المصرفي في مسك الحسابات وتبويب واعداد المعلومات المحاسبية ووفقا لأحكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وتعليمات البنك المركزي. كما بينت لجنة مراجعة الحسابات بان كافة الاسس والضوابط والاعراف اعتمدها المصرف في اعداد تقاريره المالية تتوافق مع الاصول والاعراف والمبادئ المحاسبية وانها نظمت وفقا لقانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 وقانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل والانظمة والتعليمات النافذة. واکد ذلك مراقب الحسابات بان القوائم المالية والكشوفات رقم 21 لسنة 1997 المعدل وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004.

مما ورد اعلاه نجد توافر المعايير المحاسبية بدرجة 5

رابعاً: محور الخصائص السلوكية (الاتصال):

من خلال قراءة التقرير المالي للمصرف والذي قدم لجمهور المستخدمين واعداد القوائم المالية لسنتين ماليتين واعداد جدول تطور الزيادة في رأس المال من سنة 2006 لغاية 2012 وهذا يوفر دليلاً في توافر خاصية الاتصال .

وبنفس الوقت هناك مؤشرات سلبية تخفض من مستوى جودة هذه الخاصية وهذه المؤشرات هي:

. لم يستطع المعد ايصال المعلومات المحاسبية للمستخدمين بالوقت المناسب.

. لم يستطع المعد تجاوز المشاكل التي تواجه الاتصال المحاسبي ومنها قيمة المعلومات الواجب تقديمها ولم يستطع تطبيق معايير الاتصال بالمستوى المقبول.

مما ورد اعلاه نجد توافر خاصية الاتصال بدرجة 3

جدول(6) احتساب درجة جودة مصرف ايلاف الاسلامي

ت	المحور	درجة الجودة	الوزن النسبي	درجة الجودة النهائية
1	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	3.75	2.5	9.375
2	الافصاح المحاسبي والدور الرقابي	3	1.250	3.75
3	المعايير المحاسبية	5	0.625	3.125
4	الخصائص السلوكية	3	0.625	1.875
	المجموع		5	18.125

مج الدرجة النهائية

.. درجة جودة المعلومات المحاسبية لمصرف ايلاف الاسلامي = \_\_\_\_\_

مج الوزن النسبي

18.125

= \_\_\_\_\_ = 3.625 من 5 درجة وهي تمثل اداة القياس المقارنة

اختبار فرضيات البحث:(المطلب الاول)

1. الفرضية الاولى: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقرارات المستثمرين.

يلاحظ أن الوسط الحسابي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية 3.75 من الجدول رقم (6) أكبر من 3 وهذا يعني هناك تأثير معنوي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للمصارف الخاصة في قرارات المستثمرين ومن ثم أثبات الفرضية.

2. الفرضية الثانية : توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي والدور الرقابي وبين قرارات المستثمرين.

يلاحظ أن الوسط الحسابي للإفصاح المحاسبي والدور الرقابي 3 من الجدول رقم ( 6 ) مساوية الى 3 وهذا يعني هناك تأثير معنوي للإفصاح المحاسبي والدور الرقابي للمصارف الخاصة في قرارات المستثمرين ومن ثم أثبات الفرضية.

3. الفرضية الثالثة : توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المعايير المحاسبية وبين قرارات المستثمرين.

يلاحظ أن الوسط الحسابي للمعايير المحاسبية 5 من الجدول رقم ( 6 ) أكبر من 3 وهذا يعني هناك تأثير معنوي للمعايير المحاسبية المطبقة في المصارف الخاصة في قرارات المستثمرين ومن ثم أثبات الفرضية.

4. الفرضية الرابعة: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الخصائص السلوكية وبين قرارات المستثمرين.

يلاحظ أن الوسط الحسابي للخصائص السلوكية 3 من الجدول رقم ( 6 ) أكبر من 3 وهذا يعني هناك تأثير معنوي للخصائص السلوكية للمعدين في قرارات المستثمرين ومن ثم أثبات الفرضية.

#### المطلب الثاني

لإنجاز المطلب الثاني من الجانب التطبيقي فقد أعدت استبانة للوصول الى الاهداف المطلوبة من خلال إجابات المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية في موضوع البحث إذ تم اعداد استبانة وبثمانية وثلاثون فقرة كما سببنا أدناه وحصلنا في 55 استبانة للمستثمرين المطلعين والعادين. تتكون الاستبانة من أربعة محاور تمثل معايير جودة المعلومات المحاسبية وتأثيرها في قرارات المستخدمين (المستثمرين) ، اعطيت الرموز: X1 للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، X2 للإفصاح المحاسبي والدور الرقابي، X3 للمعايير المحاسبية ، X4 للخصائص السلوكية لمستخدم المعلومات المحاسبية.

تحليل ومناقشة نتائج اختبار نموذج وفرضيات البحث .

أولاً : التحقق من صدق مقاييس البحث وثباتها :

ولغرض التحقق من صدق مقاييس البحث وثباتها ، فقد استعمل لهذا الغرض معامل ارتباط ألفا -

كرونباخ

( Cronbach's Alpha ) الذي يحدد بالصيغة الآتية .

$$r_{tt} = \left[ \frac{n}{n-1} \right] \left[ 1 - \frac{\sum SD_i^2}{SD_i^2} \right] , \quad i = 1, 2, \dots, n >$$

حيث ان :  $I_{tt}$  معامل ارتباط ألفا (معامل كرو نباخ) ،  $n$  : عدد الفقرات .  
 $\sum SD_i^2$  : مجموع تباينات فقرات المقياس ،  $SD_i^2$  : التباين الكلي للفقرات .  
وتعد قيمة معامل ارتباط ألفا (معامل ثبات المقياس) مقبولة إحصائياً عندما تكون مساوية أو أكبر من ( 0.75 ) وتحديداً في البحوث الإدارية والسلوكية وبعد اعتماد البيانات الخاصة بالاستبانة وإدخالها في البرنامج الإحصائي spss تم الحصول في الجدول التالي :

جدول رقم (7) بيان صدق وثبات مقاييس البحث باستعمال معامل ارتباط ألفا كرونباخ

[تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مستخدميها(المستثمرين) فقط]		
1	X1 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.	12
2	X2 الإفصاح المحاسبي والدور الرقابي.	12
3	X3 المعايير المحاسبية.	6
4	X4 الخصائص السلوكية لمستخدم المعلومات المحاسبية .	8

تشير النتائج النهائية الواردة بالجدول المذكور بان جميع معاملات الثبات المتعلقة بأبعاد (تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين فقط) تعد مقبولة بشكل كبير جداً من الناحيتين الإحصائية والإدارية .

ثانياً : التحليل العملي لمتغيرات البحث :

نتائج التحليل العملي لمعايير جودة المعلومات المحاسبية وتأثيرها في قرارات المستخدمين(المستثمرين) :  
لقد تم اعتماد استبانة في وفق مقياس Likert الخماسي الرتب ، وتم وضع فقرات شمولية لتحقيق هدف الاستبانة أذ تم اختيار عينة البحث ( 55 مشاهدة ) من المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية ، وتم تقسيم المتغيرات إلى محاور حسب المعايير المقترحة لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية ولأجل اختبار مدى ملائمة البيانات للتحليل العملي ومقياس مستوى كفاية العينة ، فقد أظهرت النتائج في الجدول اعلاه ان قيمة الاختبار الإحصائي (KMO) بلغت للمحور الاول (0.796) وللمحور الثاني (0.843) وللمحور الثالث (0.847) وللمحور الرابع (0.881) وبمستوى معنوية ( 0.05% ) وهي قيمة عالية بحسب تصنيف ( Kaiser ) ومقبولة إحصائياً، أما المعلمة الإحصائية الثانية للتحليل العملي فهي اختبار (Bartlett's Test of Sphericity) الذي يهدف إلى التحقق من فرضية العدم التي تنص في ان مصفوفة علاقات الارتباط بين فقرات المقياس هي ليست مصفوفة صفرية ( Zero Matrix ) ، أو مصفوفة وحدة ( Identity Matrix ) والتي تعني ان فقرات المقياس لا تصلح للتحليل العملي وكما يتضح من نتائج التحليل فان قيمة معامل اختبار ( BTS ) كانت معنوية بدلالة مؤشر ( Chi- Square ) ( $\chi^2$ ) و تحقق نتائج الاختبارين السابقين ملائمة بيانات الفقرات المعتمدة في قياس فقرات المحاور الاربعة وبمستوى معنوية ( P= 0.000 ) من الجدير بالذكر ان قيمة ( P ) ( P-Value ) وهي قيمة اختبارية من مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS والغرض من هذه القيمة هي بمثابة مقارنة الاحصاء المحسوبة بالاحصاء الجدولية فإذا كانت قيمة ( P < 0.05 ) فيدل ذلك في ان الاحصاء المحسوبة أكبر من الجدولية ومن ثم دلالة في معنوية الظاهرة المدروسة .

وان نتائج التحليل العملي أظهرت معنوية التشبع والتدوير لجميع فقرات المتغيرات المذكورة في المحاور الاربعة بتعبير آخر ان قيمة التحميلات ( Loading ) تعني قوة هذه المتغيرات للتأثير في مستوى جودة المعلومات المحاسبية .

الجدول ( 8 ) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

رمز المتغير	وصف المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
X1.1	المعلومات المحاسبية التي تقدمها المصارف ملائمة لاحتياجات المستخدمين	2.9273	0.26208
X2.2	المعلومات المحاسبية التي تقدمها المصارف تساعد مستخدميها بالتنبؤ بالنتائج المستقبلية .	3.2182	0.56735
X1.3	للمعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المصارف قيمة توكيدية تفيد المستخدمين في توكيد التوقعات أو تساعد في تعديلها أو تصحيحها .	3.3455	0.47990
X1.4	تأخذ المصارف بنظر الاعتبار الأهمية النسبية في تقديمها للمعلومات المحاسبية للمستخدمين	2.4727	0.50386
X1.5	تمثل المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين المضمون الذي تهدف اليه تمثيلاً صادقاً .	2.1818	0.58026
X1.6	المعلومات المحاسبية التي تقدمها المصارف كافية لاحتياجات المستخدمين.	2.4909	0.50452
X1.7	تتسم المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين بالحياد وعدم التحيز لطرف دون الآخر.	2.3636	0.58890
X1.8	تخلو المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين من الأخطاء الجوهرية .	2.8182	0.51247
X1.9	تتمتع المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين بقابلية المقارنة.	3.5818	0.53371
X1.10	تعد المعلومات المحاسبية بأساليب تساعد مستخدميها من التحقق من صحتها	2.5273	0.57267
X1.11	تتسم المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدم بالوقتية .	2.8364	0.71398
X1.12	المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للمصارف سهلة ومفهومة من قبل مستخدميها .	3.5818	0.71209

الجدول ( 9 ) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الإفصاح المحاسبي والدور الرقابي للمعلومات المحاسبية

رمز المتغير	وصف المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
X2.13	القوائم المالية ذات الغرض العام المقدمة من قبل المصارف تفيد المستخدمين في اتخاذ قراراتهم .	4.0182	0.35957
X2.14	يأخذ بنظر الاعتبار عند الإفصاح في التقارير المالية بكلا المعيارين : الكمي ( الأهمية النسبية ) والنوعي ( الملازمة ) لإفادة المستخدمين .	2.4000	0.49441
X2.15	يوجد إفصاح فعال في التقارير المالية المقدمة للمستخدمين .	2.1818	0.58026
X2.16	التقارير المالية المقدمة للمستخدمين تحتوي في الإيضاحات الإضافية الجداول للإفصاح عن بعض بنود القوائم المالية .	3.7455	0.69969
X2.17	هناك التزام من قبل المصارف بالتوقيت المناسب للإفصاح عن المعلومات المحاسبية .	3.0727	0.69000
X2.18	التلخيص والتبويب للمعلومات المحاسبية يفيد المستخدمين في اتخاذ قراراتهم .	3.3636	0.58890
X2.19	المصارف ملتزمة بالقوانين والتعليمات النافذة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية للمستخدمين .	3.3636	0.55656
X2.20	يوجد إفصاح كافي للمعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين .	2.4545	0.60302
X2.21	تتضمن التقارير المالية معلومات غير مالية فضلاً عن المعلومات المالية تفيد المستخدمين في اتخاذ قراراتهم ..	3.9273	0.57267
X2.22	وجود دور فعال للتحقيق والرقابة الداخلية في تقديم معلومات محاسبية تفيد المستخدمين في اتخاذ قراراتهم .	2.0909	0.75210
X2.23	وجود دور فعال لعمل لجنة مراجعة الحسابات في تقديم معلومات محاسبية تفيد المستخدمين في اتخاذ قراراتهم .	2.2000	0.62063
X2.24	رأي مراقب الحسابات في المعلومات المحاسبية يؤثر في قرارات المستخدمين .	4.2909	0.59854

الجدول ( 10 ) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات المعايير المحاسبية

رمز المتغير	وصف المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
X3.25	التقارير المالية المقدمة من قبل المصارف معدة وفقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة .	4.1455	0.40452
X3.26	التقارير المالية المقدمة للمستخدم مواكبة لعملية التحديث والتطوير للمعايير المحاسبية .	3.8000	0.48686
X3.27	يوجد تعزيز للتوافق بين المعايير المحاسبية الدولية والمحلية عند إعداد التقارير المالية المقدمة للمستخدمين .	3.3455	0.55170
X3.28	تتصف القوائم المالية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة بالشفافية المناسبة التي تتيح الفرصة للمستخدم باستقراء الأحداث الاقتصادية من خلال القوائم المالية .	2.5636	0.66007
X3.29	قدرة المعايير المحاسبية المعتمدة في إنتاج معلومات محاسبية تلبى احتياجات المستخدمين .	3.1636	0.53623
X3.30	يتم إعداد التقارير المالية وفق المعايير المحاسبية المعتمدة التي تلبى طموحات المستخدمين وليس المعدين .	3.0364	0.42876

الجدول ( 11 ) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الخصائص السلوكية للمستخدم

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	وصف المتغير	رمز المتغير
0.59289	3.9818	اللغة الإعلامية المستخدمة في التقارير المالية للمصارف تتوافق مع القدرات الاستيعابية للمستخدم .	X4.31
0.72567	2.2545	المستخدم قادر في كشف التحيز في المعلومات المحاسبية .	X4.32
0.57910	2.6727	يدرك المستخدم بان عملية القياس لبعض بنود القوائم المالية خاضعة للتقدير الشخصي للمحاسب .	X4.33
0.77936	2.8000	يدرك المستخدم بان الإفصاح الكامل يتطلب من المحاسب الإفصاح عن الارتباطات الحالية والأحداث اللاحقة .	X4.34
0.60135	2.8364	يدرك المستخدم بان إعداد القوائم المالية يعتمد كثيراً في الاجتهاد الشخصي للمحاسب .	X4.35
0.57267	4.0727	المستخدم قادر في إعادة النظر في قراره في ضوء المعلومات المحاسبية الجديدة .	X4.36
0.76629	3.4727	يدرك المستخدم بان اعتماده في المعلومات المحاسبية يقلل من درجة المخاطرة عند اتخاذ القرار الاستثماري .	X4.37
0.53811	3.5455	وسائل الاتصال الحالية المستخدمة من قبل المصارف كافية لإبلاغ المستخدمين بالمعلومات المحاسبية .	X4.38

اختبار الفرضيات الاحصائية:

سوف يتم اختبار الفرضيات الفرعية التي تقول ان متوسط المجتمع لهذا المقياس ( مقياس ليكرت الخماسي ) مساوي الى ( 3 ) من عدمه وسوف تستخدم احصاءة الاختيار Z ( التوزيع الطبيعي المعياري ) باعتبار ان حجم العينة (  $n > 30$  ) .  
حيث تكون الاحصاءة كما يلي :

$$Z = \frac{X - m_0}{S/\sqrt{n}}$$

X:الوسط الحسابي للمحور

m<sub>0</sub>: الوسط الحسابي لمقياس ليكرت = 3

S: الانحراف المعياري للمحور

n: حجم العينة

ومن ثم تقارن مع z الجدولية بمستوى معنوية (0.01)

سوف يتم اختبار الفرضيات الخاصة بأهداف البحث( تقييم مستوى جوده المعلومات المحاسبية من وجهه نظر المستثمرين) والتي تتكون من اربعة محاور ( فرضيات ) وتم اعطاء المحاور الرموز X1 . X2 . X3 . X4

لذلك استخرجنا الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل محور من المحاور اعلاه وكما مبين في ادناه الجدول ( 12 ) الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحاور الأربعة لمستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين

المحور	الوسط الحسابي X	الانحراف المعياري S
X1	2.862	0.454
X2	3.092	0.505
X3	3.342	0.432
X4	3.205	0.564

n=55

1. الفرضية الاولى: توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقرارات المستخدمين .

2.862-3

$$Z_{x1} = \frac{-2.262}{0.454 / \sqrt{55}}$$

$$0.454 / \sqrt{55}$$

وعند مقارنة قيمة |Z| المحسوبة (2.262) مع قيمة Z الجدولية (2.326) يلاحظ ان قيمة |Z| المحسوبة اقل من قيمة Z الجدولية وعليه تقبل فرضية العدم HO وترفض الفرضية البديلة H1 وهذا يعني عدم وجود تأثير معنوي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المصارف في قرارات المستخدمين . أي عدم توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بمستوى الجودة الذي يمكن المستخدمين من الاعتماد عليها في قراراتهم.

2. الفرضية الثانية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين الافصاح المحاسبي والدور الرقابي وقرارات المستخدمين .

3.092 - 3

$$Z_{x2} = \frac{1.353}{0.505 / \sqrt{55}}$$

$$0.505 / \sqrt{55}$$

وعند مقارنة Z المحسوبة ( 1.353 ) مع Z الجدولية ( 2.326 ) يلاحظ ان قيمة Z المحسوبة اقل من قيمة Z الجدولية وعليه تقبل فرضية العدم HO وترفض الفرضية البديلة H1 وهذا يعني عدم وجود تأثير معنوي للإفصاح المحاسبي والدور الرقابي في قرارات المستخدمين . أي عدم توافر الافصاح المحاسبي والدور الرقابي بمستوى الجودة الذي يمكن المستخدمين من الاعتماد عليها في قراراتهم .

3. الفرضية الثالثة : توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين المعايير المحاسبية وقرارات المستخدمين .

3-3.342

$$Z_{x3} = \frac{5.897}{0.432 / \sqrt{55}}$$

$$0.432 / \sqrt{55}$$

وعند مقارنة Z المحسوبة ( 5.897 ) مع Z الجدولية ( 2.326 ) يلاحظ ان قيمة Z المحسوبة اكبر من قيمة Z الجدولية وعليه ترفض فرضية العدم HO وتقبل الفرضية البديلة H1 وهذا يعني وجود تأثير معنوي للمعايير المحاسبية في قرارات المستخدمين أي توافر المعايير المحاسبية في المعلومات المحاسبية للمصارف الخاصة بمستوى الجودة الذي يمكن المستخدمين من الاعتماد عليها في قراراتهم.

4. الفرضية الرابعة: توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين الخصائص السلوكية وقرارات المستخدمين .

3.205

$$Z_{x4} = \frac{2.697}{0.564 / \sqrt{55}}$$

$$0.564 / \sqrt{55}$$

وعند مقارنة Z المحسوبة ( 2.697 ) مع Z الجدولية ( 2.326 ) يلاحظ ان قيمة Z المحسوبة اكبر من قيمة Z الجدولية وعليه ترفض فرضية العدم HO وتقبل الفرضية البديلة H1 وهذا يعني وجود تأثير معنوي للخصائص السلوكية للمستخدمين في قراراتهم .

## مقارنة النتائج

عند مقارنة نتائج المطلبين ،الاول: تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المعدين ،  
والثاني: تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين نجد ما يلي:

- أن تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المعدين أفي من وجهة نظر المستثمرين .
  - هناك تأثير معنوي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في قرارات المستثمرين، من وجهة نظر المعدين . أما من وجهة نظر المستثمرين فلم نجد هذا التأثير(أي عدم توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية بمستوى الجودة المقبول).
  - هناك تأثير معنوي للإفصاح المحاسبي والدور الرقابي في قرارات المستثمرين، من وجهة نظر المعدين. أما من وجهة نظر المستثمرين فلم نجد هذا التأثير ( أي عدم توافر الإفصاح المحاسبي والدور الرقابي بمستوى الجودة المقبول ).
  - هناك تأثير معنوي للمعايير المحاسبية في قرارات المستثمرين لكلا جهتي نظر المعدين والمستثمرين.
  - هناك تأثير معنوي للخصائص السلوكية في قرارات المستثمرين لكلا جهتي نظر المعدين والمستثمرين.
- وان سبب التباين في جهتي النظر تعود الى ان المعدين لم يأخذوا بنظر الاعتبار حاجات ومتطلبات المستثمرين وتلبية بالشكل الذي تكون فيه المعلومات ملائمة لاحتياجاتهم وعدم وجود الإفصاح الكافي والدور الرقابي بالشكل الذي يجعل المعلومات بمستوى مقبول من الجودة حتى يمكن المستثمرين من الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم
- المبحث الرابع (الاستنتاجات والتوصيات)

## الاستنتاجات

اولا. استنتاجات الجانب النظري:

- 1- تلعب المعلومات المحاسبية دورا هاما في اتخاذ القرارات وتوافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فيها يحسن من جودة المعلومات المحاسبية.
- 2- توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية مهم جدا لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية ولكن لا يعني توافرها تحقق الجودة لان هناك معايير اخرى اضافية يجب توافرها لتصبح المعلومات المحاسبية ذات جودة ومفيدة في اتخاذ القرارات مثل الإفصاح المحاسبي والدور الرقابي ، المعايير المحاسبية ، الخصائص السلوكية .
- 3- تزداد أهمية المعلومات المحاسبية والاعتماد عليها من قبل مستخدميها كلما تمتعت بالجودة.
- 4- لتحقيق الإفصاح المحاسبي يجب اتباع عدة خطوات وتتمثل بتحديد الجهة المستخدمة للمعلومات ثم الغرض من استخدامها وفي اساس ان هناك مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات وبعدها الاتفاق في المراحل التي يتم خلالها الإفصاح وبموجب توقيتات زمنية محددة .
- 5 . تطبيق معايير جودة المعلومات المحاسبية والالتزام بها تخفض من حالة عدم التأكد والمخاطرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية .
6. أهمية اعداد التقارير المالية في وفق المعايير المحاسبية المعتمدة لأجل تعزيز وتحقيق الثقة في العمل المحاسبي وتؤدي عملية تطبيق المعايير المحاسبية المعتمدة وتطويرها الى تحسين جوده المعلومات المحاسبية .

ثانياً. استنتاجات الجانب التطبيقي:

- 1- عدم وجود ثقة وقناعة من قبل المستثمرين في المعلومات المحاسبية التي تقدمها المصارف.
- 2- هناك دور ضعيف لكل من التدقيق الداخلي ولجنة مراجعة الحسابات في تقديم معلومات محاسبية تفيد المستخدم في اتخاذ قراره .
- 3- عدم وجود افصاح كافي في المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المصارف.
- 4- تفتقر بعض التقارير المالية للمصارف الخاصة للرسوم والبيانات والمخططات والموازنات المالية التخطيطية ونسب التنفيذ لتلك الموازنات التخطيطية للسنة المالية.
- 5- اختلاف مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المعدين والمستثمرين اذ كان تقييم مستوى الجودة في المعلومات المحاسبية للمعدين افي من تقييم المستثمرين.
- 6- هناك علاقة ذات تأثير معنوي بين معايير جودة المعلومات المحاسبية وقرارات المستخدم ، من وجهة نظر المعد . أما من وجهة نظر المستثمر فلا توجد علاقة ذات تأثير معنوي لكل من معياري (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، الافصاح المحاسبي والدور الرقابي ) في قرارات المستثمرين . ووجود علاقة تأثير لكل من معياري (المعايير المحاسبية ،الخصائص السلوكية ) في قرارات المستثمرين .
- 7- لم تعكس تقارير مراقبي الحسابات الخارجين مدى التزام المصارف الخاصة بمعايير جودة المعلومات المحاسبية ما عدى (المعايير المحاسبية) .
- 8- بعض التقارير الصادرة من مراقبي الحسابات الخارجيين عن الوضع المالي للمصارف لا تعكس الاحداث المالية التي تحصل والاقتصار في المؤشرات الاجمالية. ومن ثم لا تعبر بشكل عادل وموضوعي عن الوضع المالي الصحيح للمصارف.

التوصيات

اولاً. التوصيات العامة :

- 1- الزام المصارف بتوضيح معلوماتها باستخدام الرسوم البيانية والمخططات وجداول المقارنة لجعل القابلية في الفهم أكبر لدى المستخدمين.
- 2- يجب ان تتضمن التقارير المالية للمصارف الخطط المستقبلية المالية وغير المالية .
- 3- ينبغي في معدي التقارير المالية الاخذ بنظر الاعتبار قدرات وثقافات مستخدميها وأن يطبق المعدين معايير جودة المعلومات المحاسبية التي تلبي احتياجات المستخدم.
- 4- ينبغي في المصارف بناء نظام رقابة داخلية يتلاءم مع أنشطة المصرف ويؤمن التطبيق الصحيح لجميع القوانين والانظمة والتشريعات المصرفية النافذة بما يعزز دور التدقيق الداخلي ولجنة مراجعة الحسابات في المصارف واثبات كفاءتها وحياديتها ودقة المعلومات المحاسبية المقدمة للمستثمرين.
- 5- العمل في نشر الوعي العلمي والفكري لدى المستثمرين عن طريق القاء المحاضرات في سوق الاوراق المالية.
- 6- ينبغي اصدار التقارير المالية السنوية في مدة اقصاها ثلاثة أشهر بعد انقضاء السنة المالية
- 7- ينبغي أن تحتوي التقارير الفصلية في كشوفات ملحقة بالقوائم المالية وتقرير مجلس الادارة ولو بصورة موجزة.

8- ينبغي في مجلس معايير المحاسبة والرقابة العراقي بالتنسيق مع نقابة المحاسبين والمدققين اصدار قواعد محاسبية وبشكل مستمر مواكبة للتطورات والتغيرات وحاجات المستخدمين وتكون متاحة للمحاسبين للعمل بموجبها.

9- ينبغي في سوق العراق للأوراق المالية ان يحدد وبشكل واضح مستلزمات أدرج الشركات في السوق وأن يبين بالتفصيل القوائم المالية المطلوبة وكيفية عرضها وعدد الكشوفات المرفقة بها والخطط المستقبلية المالية وغير المالية التي يجب ان يتضمنها تقرير مجلس الادارة .

10-وضع ضوابط ملزمة ودقيقة في المصارف غير الملتزمة بمتطلبات ادرج الشركات بالسوق .

11-استحداث مركز بحثي في سوق العراق الاوراق المالية يتولى عقد لقاءات فصلية او نصف سنوية مع المستثمرين المطلعين المتواجدين في السوق لمعرفة حاجاتهم ومقترحاتهم ودراساتها والتوصل الى المتطلبات التي ينبغي في المصارف العمل بموجبها ومفاتها للالتزام بها للوصول الى افي ما يمكن من مستوى جودة المعلومات المحاسبية التي يستند المستثمرون عليها في اتخاذ قراراتهم .

12-ينبغي في مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات اعداد برامج تدقيقية ملزمة التنفيذ من قبل مراقبي الحسابات الخارجيين ترفق مع التقارير المالية للمصارف ويتم متابعتها من قبل المجلس.

13-اخضاع تقارير مراقبي الحسابات الخارجيين المعدة عن المصارف بشكل خاص والشركات بشكل عام للتقييم لمعرفة مدى تعبيرها بشكل عادل عن الاحداث المالية واذا ظهر خلاف ذلك يحاسب المقصر.

14-تبنى مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات وضع آلية لتدقيق المصارف وجميع الشركات المساهمة من خلال تعيين مراقبي الحسابات بتكليف من المجلس وليس بقرار من الهيئة العامة للمصارف والشركات في ان يتم تغيير التكلفة سنويا او كل سنتين بما يحقق الغاية.

التوصيات الخاصة لمصرف ايلاف الاسلامي :

ا. التركيز في ان تتضمن التقارير المالية للمصرف السمات (القدرة التنبؤية، الاهمية

النسبية)للخصائص الاساسية من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

ب. يجب وضع خطة لتقديم التقارير المالية في المراحل الاولى من المدة المحددة لتقديمها لكون

التقارير المالية للمصرف مقدمة في نهاية المدة المحددة وهذا يؤثر في مقدار المنفعة التي تعكسها هذه التقارير.

ج. التركيز في الافصاح الوقائي في عرض المعلومات المحاسبية لكونه يقدم افصاحا للمستخدم

العادي اكثر مما يقدمه الافصاح الاعلامي.

د. تعزيز دور الرقابة الداخلية من خلال تطوير العاملين فيها وتنمية المهارات والقدرات في تشخيص الانحرافات .

هـ. يجب ان يتضمن تقرير لجنة مراجعة الحسابات تقييم لإداء العاملين في الوحدات المالية

والرقابية ومدى كفاءتهم في تنفيذ خطط وبرامج المصرف

## المصادر

## الكتب

- 1- بلخاوي ، أحمد رياحي ، 2009 ، نظرية محاسبية تعريب أ.د رياض العبد الله . مراجعة أ.د طلال الجاوي دار اليازوري للنشر ، الطبعة العربية.
- 2- بلخاوي ، أحمد رياحي ، 2009 ، نظرية محاسبية تعريب أ.د رياض العبد الله . مراجعة أ.د طلال الجاوي ، دار اليازوري للنشر ، الطبعة العربية الجزء الاول .
- 3- الجاوي ، طلال ، حيدر المسعودي ، 2013 المحاسبة المالية المتوسطة دار الكتب ، كربلاء - العراق.
- 4- الجعارات ، خالد جمال ، 2008 معايير التقارير المالية الدولية 2007 IFRS&IAS أثراء للنشر .
- 5- جمعة ، احمد حلمي ، 2011 ، المحاسبة الادارية التخطيط والرقابة وصنع القرار ، دار صفاء للنشر ، الطبعة الاولى ، عمان الاردن.
- 6- الوقاد ، سامي محمد ، 2011 ، نظرية المحاسبة ، دار الميسرة للنشر الطبعة الاولى عمان ، الاردن.
- 7- حنان ، رضوان حلوه ، 2009 ، مدخل النظرية المحاسبية الاطار الفكري، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية عمان الاردن.
- 8- حنان .رضوان حلوه ، اسامة الحارس، ميسون قولي، فوز الدين ابوجاموس ، 2004 ، اسس المحاسبة المالية ، دار الحامد للنشر
- 9- الحيايي ، وليد ناجي ، 2007 ، التحليل المالي ، من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
- 10- الحيايي ، وليد ناجي ، 2007 ، المحاسبة المتوسطة ، من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
- 11- الحيايي ، وليد ناجي ، 2007 ، نظرية المحاسبة ، من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
- 12- كيسو ، دونالد ، جيري ويجانت، 2009 ، المحاسبة المتوسطة ، الجزء الاول تعريب د. أحمد حامد حجاج تقديم د. سلطان محمد السلطان ، دار المريخ ، الطبعة العربية الثانية.
- 13- مطر ، محمد ، موسى السويطي ، 2012 ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس - العرض - الافصاح ، دار وائل للنشر . الطبعة الثالثة . عمان الاردن.
- 14- الناغي ، محمد السيد ، 2011 ، دراسات في نظرية المحاسبة ، المكتبة العصرية للنشر مصر.
- 15- عصيمي ، أحمد ، زكريا زكي ، 2011 ، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل معاصر) دار المريخ للنشر ، السعودية.
- 16- الشيرازي ، عباس مهدي ، 1990 ، نظرية المحاسبة ذات السلاسل ، الطبعة الاولى . البحوث والدراسات والدوريات
- 1- الحاج ، نوي ، 2013 ، مقارنة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري . مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، العدد 9 ص 34-41 .

- 2- نجم ، نجم عبود ، أبعاد جودة المعلومات وتشخيص الانحرافات في الاداء .
- 3- الساعدي ، مؤيد ، سلمان عبود زيار ، 2012 ، جودة المعلومات المحاسبية وتأثيرها في القرارات الاستراتيجية .
- 4- سويسسي ، هواري ، بدر الزمان خمقاني ، 2011 ، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي ، بحث مقدم الى الملتقى العلمي الاول عن الاحلال المحاسبي في الجزائر .
- 5- العوضى ، رشاد محمد الهادي ، 2006 ، اقتصاديات المعلومات في دول النمر الاسيوية بالتطبيق في جمهورية كوريا الجنوبية ، جامعة الزقازيق .
- 6- خليل ، محمد أحمد أبراهيم ، 2007 ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وأنعكاساتها في تحقيق سوق الاوراق المالية .  
الرسائل والاطارح الجامعية :
- 1- المالكي ، فرات لفته مجيد ، 2012 ، انموذج مقترح للإفصاح المحاسبي الاستباقي وانعكاسه في قرارات المستثمرين . بحث محاسبة قانونية / المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد .
- 2- محمد ، جيوار أحمد سالار ، 2006 ، أهمية جودة المعلومات المحاسبية المالية لمستخدميها ، رسالة ماجستير محاسبة ، جامعة الموصل .
- 3- عاشور عثمان زياد ، 2008 ، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) رسالة ماجستير محاسبة وتمويل - الجامعة الاسلامية - غزة .
- 4- العبيدي نسرين فاضل حسين ، 2011 ، تأثير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقليل عدم تماثل المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية ، بحث محاسب قانوني المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، بغداد .
- 5- العلول ، عبد المنعم عطا ، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة - فلسطين . ماجستير محاسبة وتمويل ، الجامعة الاسلامية - غزة .
- 6- صالح ، عمار عبد القادر ، 2010 ، دور المستثمرين في تقييم جود الإبلاغ المالي وانعكاساته في اتخاذ القرار الاستثماري . رسالة ماجستير محاسبة ، جامعة بغداد .
- 7- الرشيد ، ثامر عبد الله ناصر ، 2012 ، مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في التوافق مع قواعد الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة اللادوات المالية ، رسالة ماجستير محاسبة ، جامعة الشرق الاوسط ، .
- 8- رياض ، زلاسي ، 2012 ، اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، ماجستير محاسبة وجباية ، قاصدي مرياح - ورقلة - الجزائر .  
الاجنبية

1- Belkaoui , Ahmad Riahi, 2002 , " Accounting theory"

2- FASB , SFAC ,No. 8, 2010 "Qualitative Characteristics of Accounting Information"

3- Kieso , Danald E , Jerry J. weygandt , Terry D , warfield 2012 , "Intermediate Accounting"

الانترنت [www.ISC.gov.news](http://www.ISC.gov.news)